# The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

أغسطس 2023 م - 1445 هـ | العدد 49 — جريدة شهرية تصدرها مؤسسة The Levant News Media International - London — المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

**النظام الإيراني في أضعف حالاته.. لماذا؟**

الصفحة: 3

**تأجيل الأمل: الواقع المرير للسوريين**

الصفحة: 5

**إيران.. انتفاضة تتفوق على القوة الديكتاتورية**

الصفحة: 8

**الإخوان المسلمون بين الفشل والاستحالة**

الصفحة: 10

# فرنسا وأوروبا تعلنان التضامن مع الشعب السوري ... ونداء للتضامن الإنساني

تتجه فرنسا وأوروبا نحو التضامن مع الشعب السوري في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها، حيث يواجه الناس في سوريا العديد من التحديات والمشاكل الإنسانية الطارئة.

أعلنت الدول الأوروبية عن دعمها لجهود المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد مارك لوكوك، لتوفير الإغاثة الإنسانية للسوريين الذين يعيشون في ظروف صعبة وصرفة. وفي سياق متصل، أثارت روسيا قلق المجتمع الدولي عندما احتجزت أكثر من 4 ملايين شخص في سوريا كرهائن باستخدام حق النقض. وتعتبر هذه الخطوة إجراءً قاسيًا يؤثر على حياة الكثير من الناس ويجعلهم يعيشون في ظروف مأساوية وغير إنسانية.

يأتي التضامن الدولي مع الشعب السوري في وقت تتزايد فيه حاجتهم إلى المساعدة الإنسانية والإغاثة، وتصبح الاحتياجات أكبر من أي وقت مضى. وبالتالي، تسعى الدول الأوروبية بقوة لدعم جهود الأمم المتحدة للتأكد من وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري المحتاج في هذه الظروف الصعبة.

تعد هذه الجهود جزءًا من العمل الدولي المستمر لمساعدة السوريين على تجاوز تحدياتهم والتغلب على المشاكل الإنسانية الناجمة عن النزاعات والصراعات في البلاد. وتعكس التضامن الدولي الحقيقي التزام المجتمع الدولي بمساعدة الشعب السوري في استعادة الاستقرار والعيش بكرامة في وطنهم.

# منظمات مدنية تدين الإعادة القسرية للاجئين السوريين في تركيا وتؤكد تهديد حياتهم

أدانت ثماني منظمات مدنية بشدة الإعادة القسرية للاجئين السوريين التي تجريها السلطات التركية على أراضيها، وأكدت أن هذه الانتهاكات تستمر في جميع المناطق السورية بما في ذلك شمال سوريا، مما يشكل تهديداً جدياً على حياة اللاجئين.

وجاء في بيان مشترك صادر عن هذه المنظمات أن السلطات التركية يجب أن تحترم التعهدات التي قطعتها بموجب القانون الدولي العرفي، الذي يمنع الإعادة القسرية بشكل صريح.

وجاء البيان رداً على الحملة التي أطلقتها أنقرة لمحاربة الهجرة غير الشرعية في البلاد والتي أدت إلى ترحيل عدد من السوريين بشكل قسري.

وأعربت المنظمات عن قلقها إزاء قرار الحكومة التركية بإعادة اللاجئين السوريين قسراً إلى شمال غرب سوريا، مؤكدة أن ذلك يشكل انتهاكاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في القانون الدولي والمتوافق مع اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967. هذا المبدأ يحظر ترحيل طالبي اللجوء واللاجئين إلى المناطق التي يمكن أن تكون فيها حياتهم وحريتهم وسلامتهم في خطر، ومناطق شمال غرب سوريا التي يتم إعادة اللاجئين إليها تعد غير آمنة وتشهد يومياً انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

# انتشار كبتاغون الأسد في قطاع غزة

كشفت صحيفة «لوفيغارو" الفرنسية عن زيادة ملحوظة في عمليات تهريب مخدر الكبتاغون من سوريا إلى قطاع غزة عبر المعابر الحدودية. وتشير التقارير إلى أن الكبتاغون يحقق مبيعات متزايدة مقارنة بالمخدرات التقليدية في القطاع، مثل الحشيش والترامادول. وفقًا للصحيفة، يسعى سكان القطاع للهروب من مشاكلهم اليومية المتعلقة بالفقر والحصار والقيود من خلال تناول المخدرات، ويعتبر الكبتاغون من بين المخدرات التي يلجأون إليها.

تشير التقارير إلى أن عمليات التهريب تتم عبر معبري إيريز ورفح، واللذين يتم التحكم فيهما من قبل مصر وإسرائيل على التوالي. وعلى الرغم من الرقابة الصارمة على القطاع وتجريم تعاطي المخدرات من قبل حماس، فإن المهربين ينجحون في تهريب الكبتاغون بنجاح إلى القطاع.

تُشير التقارير إلى أن الكميات المضبوطة على الحدود تعكس حجم هذه الظاهرة. وفي يناير الماضي، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن ضبط آلاف الحبوب من الكبتاغون المخبأة في ثلاجة في طريقها إلى غزة.

وتوضح الصحيفة أن التدفقات من الكبتاغون تجاوزت الحشيش والترامادول، حيث يتم إدخاله إما عبر معبر إيريز في أمتعة المسافرين العائدين من الخارج، أو عبر معبر كرم أبو سالم للشاحنات والذي يسيطر عليه إسرائيل.

# رُهاب السعادة أو اضطراب «الشيروفوبيا“

حاتم السروي

هل يشك أحدٌ منا أن غاية الناس جميعًا هي الوصول إلى السعادة؟ فمع أن تعريفات السعادة تختلف من شخصٍ إلى آخر؛ فإننا جميعًا نبحث عما يسعدنا، وكلنا متفقون على أن سر السعادة يكمن في المتعة والابتهاج، وهذه المتعة ليس شرطًا أن تكون مع ثروة كبيرة أو حالة وفرة مادية؛ وإنما يكفي أن تتحقق في حدود المتاح، فطالما وُجِدَت المتعة فهناك سعادة بالتأكيد.

وكلنا يعرف أيضًا أن السعادة لا تدوم وأن الحزن لا يستمر؛ غير أن كثرة الشعور بالحزن والوحدة والخوف وعدم الإحساس بالأمان وتوالي الصدمات ولَّد عند الكثيرين خوفًا من السعادة، فتراهم قلقين مما سيحدث بعد حالة الضحك العارضة التي انتابتهم، وقد يتحول خوفهم من السعادة إلى عملٍ ما يبددون به سعادتهم وينكدون على أنفسهم! فمثلًا نجد أنفسنا أحيانًا بعد السرور نتحدث مباشرةً عن حادثةٍ مؤلمة أو ذكرى سخيفة أو ربما عبرنا عن استيائنا من أمرٍ معين، فنذكر الجفاء في وقت الصفاء، ونفسد اللحظة الودودة التي طالما تمنيناها. وتتنوع مظاهر الخوف من السعادة لتأخذ أشكالًا عجيبة تعبر عن استدعاء الحزن خوفًا مما سيحدث من مصائب محتملة بعد حالة الفرح، فمثلًا في أيام الأعياد التي من شأنها أن تجعل حياتنا طبيعية بعد أن أحالتها الضغوط والصراعات إلى حياة غير طبيعية وغير آدمية، في أيام الأعياد هذه يأبى البعض إلا أن يستحضروا أحزان الفقد بالذهاب إلى المقابر لتجديد سيرة موتاهم في نفوسهم فيذوب العيد بمرحه وانطلاقه ويصبح يومًا كئيبًا، وكأن الأمور لا تنسجم إلا بالتعاسة، فإذا غابت عنا قلنا لها: مكانك، فنحن قومٌ تعساء لا يصلح لنا عيش إلا بالبكاء والعويل! فهل لهذه الحالة أصلٌ في العلم؟ بالطبع لها أصل في مجال علم النفس الذي يفسرها ويطلعنا على أسبابها، وهي حالة لا يعيها إلا الفطن اللماح الذي يستطيع الملاحظة ويمتلك القدرة على معرفة الذات والآخرين بإعمال ذهنه وتفعيل حاسة التأمل والعقل المدرك، وميزة علم النفس هاهنا أنه يعطي هذه الحالة اسمًا علميًا ويوضح أسبابها وما لها من أعراض ومظاهر ثم يضع لها العلاج المناسب؛ وإن كان هذا العلاج حتى الآن لم يتطور بالشكل الكافي.

إن علم النفس يمنح ظاهرة الخوف من السعادة اسم «شيروفوبيا” وتعني الخوف الذي يجعل الشخص يتجنب تلقائيًا حالات السرور والراحة النفسية بطريقة لا تمت إلى المنطق بأية صلة، وتتكون كلمة "شيرو” من مقطعين؛ فالمقطع الأول مأخوذ من كلمة "تشيرو” اليونانية وتعني البهجة الغامرة، وأما "فوبيا” فمعناها الخوف المرضي، والمشكلة أن من يعانون من هذا "الرُّهاب” يحجمون عن ممارسة أي نشاط من شأنه أن يجعلهم مستمتعين.

وتتمثل أعراض الشيروفوبيا في رفض المناسبات المبهجة؛ فمثلًا يرفض بعض المرضى حضور الأعراس «حفلات الزواج» أو الرحلات؛ بل ويرفض بعضهم الفرص التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات إيجابية في حياتهم بسبب الخوف من البلاء الذي يعقبها في ظنهم، وهم لا يعترفون أن هذا مجرد ظن لأنهم يتعاملون معه معاملتهم للعقائد اليقينية الجازمة، ويتحول الأمر إلى مشكلة دينية تضاف إلى المشكلة النفسية، فهؤلاء المرضى يسيئون الظن بالخالق سبحانه، ومساعدتنا لهم على التعافي من هذه الأزمة النفسية هو خدمة نقدمها للدين ونتقرب بها إلى الله، لأننا نعيد لهم ثقتهم بأنفسهم وبالله عز وجل.

ولكن كيف نساعدهم؟ للأسف، حتى الآن لا توجد أدوية لهذا المرض، لأن الشيروفوبيا لم تُدرَس بشكلٍ وافٍ حتى يومنا هذا، ولا يُنظَر إليها باعتبارها اضطرابًا نفسيًا منفصلًا، ولذلك يكون العلاج المناسب هو العلاج المعرفي والسلوكي؛ أي أن نضع المريض وجهًا لوجه مع مشكلته ونوضحها له مبينين مكمن الخلل في تفكيره، فإذا فهمها يكون قد وصل إلى نصف العلاج، والنصف الآخر يظهر في تحديد السلوكيات التي تساعده على تخطي الأزمة، وأولها عدم الخوف والاستهانة بمشاعر القلق ودعوته إلى العمل المستمر ومكافأة نفسه على أي إنجاز ولو كان صغيرًا، وتبصيره بأهمية وحلاوة الأمل والنظرة المتفائلة ومحبة الله الرؤوف الودود.

وإذا كانت الشيروفوبيا مرتبطة بصدمة سابقة فإن حل هذه الصدمة ومساعدة المريض على الخروج منها سيفيد في العلاج طبعًا، ومن الممكن أن نحلل الصدمة لتبدو تافهة مع إفهام المريض أن الحياة كلها صدمات وأن هذه الصدمات تقويه وتدعمه وتجعله أكثر حكمة وفهماً.

وهناك أيضًا تمرينات أعتقد أنه من المناسب ممارستها كل يوم، فلا بد من المشي المنتظم لمدة ساعة يوميًا بخطوة معتدلة ولمسافة غير قصيرة، وكذلك تمرينات التنفس العميق، والتعرض للمتعة، بمعنى الدخول في نشاط يجلب الفرح والضحك، وتذكير أنفسنا بأنه ليس من الضروري أن كل حادث سعيد يتبعه حادث مؤلم أو سخيف.

ولأن «من جاور السعيد يسعد» فمن الملائم جدًا تجنب الأشقياء ومحبي التعاسة، والارتباط بالأشخاص المرحين، وأن نعيش اللحظة، فالماضي قد مضى ولن يعود، ومن الحماقة أن نبكي على الحليب المسكوب، والمستقبل لا ندري عنه شيئًا؛ غير أن الحاضر هو ما نملكه فلا بد من استغلاله على الوجه الأمثل حتى لا يتحول إلى ذكرى محزنة كالعادة.

وإذا كان البعض يستحضرون الذكريات الحزينة ليفسدوا على أنفسهم لحظة مرح، فمن الممكن بالمثل استحضار اللحظات الجميلة، فالنوستالجيا أو الحنين للماضي أمر مهم جدًا للصحة العقلية، فهو يعطي شحنة إيجابية للدماغ ويحرك العواطف ويطرد اللحظات السلبية من الشعور، والنوستالجيا آلية دفاع يستخدمها العقل البشري لتحسين الحالة النفسية ورفع المزاج الذي يتعرض مع الأسف للكثير من المنغصات؛ لذلك تكثر النوستالجيا عند كبار السن الذين يشعرون بالوحدة والضعف، كما تكثر عند الشاعرين بالملل، أو من تعرضوا لسوء التقدير ونكران الجميل؛ فالنوستالجيا ذكريات تعطي الإنسان جرعة سعادة تعينه على مواجهة تحديات لحظته الراهنة، وهي بكل المقاييس نعمة من الخالق.

إن النوستالجيا آلية ذهنية تمدنا بالسعادة وتشعرنا بالراحة، والخطر الوحيد من هذه الحالة يتجلى في التمحور حولها وعدم وضعها في إطارها الصحيح، فهي لا تعني الجمود عند الماضي وذكرياته والنظرة إليه بعدسات وردية مفرطة في الرضا والهيام، ولكنها تعني تذكر اللحظات الجميلة للإفادة منها في التفاؤل والأمل في المستقبل، فالحل إذن أن نتذكر ماضينا ونصنع حاضرنا ونعمل من أجل مستقبلنا وننفع الآخرين، فمن نفع الآخرين تأتي سعادتنا ويزول خوفنا.

إن خوفنا من السعادة مرض خطير وعلاجه في أيدينا، فبدلًا من الترحم على الماضي، وبدلًا من الثرثرة عن حالة الود بين الرفاق والجيران، والحسرة على الشهامة التي ذهبت مع الريح والأخلاق التي صارت ذكرى والحياة الراقية والذوق في الملابس والكلمات والفنون والآداب، والحياة الهادئة والشوارع النظيفة، والنفوس الطيبة، والترابط الأسري والوجوه الصافية، بدلًا من الحسرة على هذا كله لماذا لا نعيد ما كان ونحن قادرون على إعادته؟ لماذا نقف عاجزين ونكثر من الحزن على الماضي ونخاف من الفرحة في الحاضر ونرتعب من المجهول في المستقبل؟ خلاصة ما يمكن قوله إن حل أزمة الشيروفوبيا التي يبدو أن أكثرنا يعاني منها يكمن في خلق ثقافة القوة والأمل والاستهانة بالخطوب والعمل من أجل حاضر أفضل ومستقبل أجمل، وتجنب السفهاء لأن عشرتهم تؤدي حتمًا إلى المواقف المخزية.

وختامًا أدعو كل علماء النفس إلى مناقشة الأزمات النفسية الراهنة بكل جدية ودراستها بعمق مع وضع العلاج المناسب، لأن الصحة النفسية لا تقل أهمية أبدًا عن الصحة الجسدية، والمرض النفسي قد ينهي حياة المريض المسكين الواقع في براثن ضلالات وأوهام كان من الممكن تبديدها لو وجد العلاج المناسب، فلهذا يجب بكل ما أوتينا من قوة أن نحارب الخوف من السعادة وأن نسعد بحق لأننا لم نخلق للمعاناة.

# النظام الإيراني في أضعف حالاته.. لماذا؟

ضياء قدور

مساحة وافرة المعلومات القيمة عقدت على تويتر بحضور ومشاركة العديد من الشخصيات العربية والإيرانية المعارضة ومجموعة متنوعة من الإعلاميين والباحثين لمناقشة الوضع الراهن داخل إيران في ظل الانتفاضة الشعبية المستمرة منذ سبتمبر 2023 والتحركات المكثفة التي قادها نظام الملالي لمنع منظمة مجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية من عقد مؤتمرها السنوي في 30 يونيو 2023، والهجوم الأخير على مقرها في أشرف 3 وسياسة الاسترضاء الغربية التي كان لها نتائج كارثية، ليس فقط على الشعب الإيراني وشعوب دول المنطقة، بل على المواطنين الغربيين أنفسهم.

من ناحية شكلية، يظهر للمتابع أن نظام الملالي يتمتع بهيمنة ومكانة دولية نكنه من فرض رغباته على مختلف دول المنطقة والعالم نظراً للتطورات الأخيرة التي شهدت توقيع اتفاقيات خفض تصعيد إقليمية وإطلاق سراح الإرهابي المدان أسد الله أسدي من بلجيكا وإطلاق سراح عدد من المواطنين الغربيين المحتجزين في إيران. لكن المشاركين كان لهم رأي مختلف حيال ذلك.

في هذا الصدد، يرى الصحفي السوري البارز، أحمد كامل، أن التطورات الأخيرة على الصعيد الإقليمي والدولي ليست علامة على قوة النظام، بل على العكس هو مؤشر على نظام يتخبط في أيامه الأخيرة ونظام عالق في عنق الزجاجة.

وأشار السيد أحمد كامل إلى أن الاتفاق السعودي الإيراني يفتقد للركائز التي تجعله قابلاً للحياة، مشيراً إلى حالات الفشل المتكررة التي شهدت عودة التوتر للعلاقات بين البلدين بعد فترة وجيزة من التهدئة وخفض التصعيد، بما في ذلك خلال فترة حكم الملك عبد الله ورئاسة أحمدي نجاد.

ويؤكد السيد كامل أن العلاقات السعودية الإيرانية تمر في مرحلة التجربة، مستبعداً أن تصل هذه الاتفاقات لأي نتيجة، لأن هذا النظام هو نظام عدواني يستهدف المملكة العربية السعودية بالدرجة الأولى، بحسب وصفه.

وأشار السيد كامل إلى الخلافات والفتن التي صنعها نظام الملالي في المنطقة، خاصة مع السعودية، عميقة ويستحيل ردمها.

وأوضح السيد كامل أن سياسة الابتزاز واحتجاز الرهائن التي يتبعها نظام الملالي مع الدول الغربية، بما في ذلك بلجيكا وفرنسا، لن يكون له سوى فوائد محدودة ومؤقتة جداً.

وحول الهجوم على معسكر أشرف ٣ في ألبانيا، يقول السيد كامل أن نظام الملالي استغل علاقاته في ألبانيا للادعاء الزائف حول أن هذا المقر تنطلق منه هجمات إلكترونية ضد نظام الملالي.

ولا يرى السيد كامل من وجهة نظر كلية أن هناك تغير كبير قد حدث في وجهة نظر الحكومة الألبانية تجاه المقاومة الإيرانية، وأن جل ما جرى كان عبارة عن ثغرة قانونية استغلها الملالي لصالحهم.

ويؤكد السيد كامل أن القضاء الألباني سينصف المقاومة الإيرانية في نهاية المطاف ويدحض الادعاءات الزائفة لنظام الملالي.

وأشار السيد كامل إلى أن الحكومة الفرنسية منعت عقد المؤتمر السنوي للمقاومة الإيرانية تحت ادعاءات وجود هجوم إرهابي، لكن حكم المحكمة الفرنسية جاء بصيغته الملفتة ليؤكد حق التظاهر والتعبير من الرأي لأي شخص في الدولة الفرنسية.

وأضاف: لجأت المقاومة الإيرانية للقضاء الفرنسي وقدمت حججاً منطقية، وفي نهاية المطاف انتصرت العدالة الفرنسية المستقلة المشبعة بالروح الديمقراطية لهم، وأكدت على أن حق التظاهر هو حق دستوري وأن التهديد الإرهابي لا يبرر منع التظاهر.

وبين السيد كامل أن الانتفاضة الشعبية في إيران ما تزال مستمرة منذ عدة أشهر مع مختلف أطياف الشعب الإيراني وتبتكر طرق وأساليب مختلفة لمواجهة قمع النظام الحاكم.

وحول الجهود الحثيثة التي قادها الملالي لمنع عقد المؤتمر السنوي للمقاومة الإيرانية في باريس يشير السيد كامل إلى أن هذا النظام استبدادي يخشى من الكلمة ولا يقبل التعدد في ظل انتفاضة شعبية مستمرة منذ شهور.

وأكد السيد كامل أن عقد المؤتمر السنوي للمقاومة الإيرانية في موعده بباريس كان ضربة قوية للنظام الحاكم في طهران.

وأضاف: شارك في المؤتمر السنوي للمقاومة الإيرانية في باريس مئات الشخصيات السياسية والإعلامية البارزة من أكثر من 60 دولة حول العالم، وهو ما أكسب هذا المؤتمر مكانة دولية رفيعة.

وكان السيد محمد الموسوي، كاتب وصحفي عراقي، من بين المتحدثين، حيث أشار إلى أن عامل توقيت عقد المؤتمر السنوي للمقاومة الإيرانية في باريس يختلف عن السنوات السابقة، حيث يتزامن مع انتفاضة وطنية عارمة على مستوى البلاد.

وأكد السيد الموسوي أن نظام الملالي يخشى من عملية التواصل المستمرة بين مجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية من جهة، والشعب الإيراني المنتفض من جهة أخرى.

وأوضح السيد الموسوي أن قوة المقاومة الإيرانية تنبع من أنصارها النوعيين، بينما نظام الملالي ليس سوى مجموعة من القشور والأكاذيب والأوهام المبنية على الباطل.

وشدد السيد نظير الكندوري، وهو كاتب وباحث عراقي، على أن نظام الملالي يفتقد لأي شرعية وهو يخشى من أي حركة احتجاجية أو كلمة معارضة يمكن أن تؤثر على الرأي العام الإيراني، ويؤججه ويجعله يواصل انتفاضته.

ويعتقد السيد نظير الكندوري أن المقاومة الإيرانية استطاعت حشد التأييد والدعم الدولي للانتفاضة الإيرانية، وأن يكون جهة موثوقة تنقل بأمانة صوت ومطالب المجتمع الإيراني للعالم.

وأشار السيد نظير إلى أن مثل هذا النظام الدموي الحاكم في إيران لا يمكن له أن يسلم السلطة بمظاهرة سلمية، لذلك يجب اتباع طرق ليست سلمية بالضرورة للخلاص من هذا النظام، بحسب وصفه.

وطالب السيد نظير جميع المعارضين الوطنيين الإيرانيين أن يجهزوا الشعب الإيراني المنتفض لكل أنواع النضال في مواجهة نظام قمعي ودموي قاتل مثل نظام الملالي.

# المؤتمر السنوي السادس للتحكيم
# وفض النزاعات في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط وإفريقيا

معتصم الحارث الضوّي

عقدت المؤسسة الدولية للمؤتمرات القانونية (ILS) المؤتمر السنوي السادس للتحكيم وفض النزاعات في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط وإفريقيا يومي 27 و28 يونيو 2023 في لندن. شهد المؤتمر حضوراً كبيراً من ممثلين لحكومات ومؤسسات قانونية وممثلي السلك الدبلوماسي والأوساط الأكاديمية، حيث ناقش خبراء دوليون في مجالات القانون الدولي والعلاقات الدولية وقانون الطاقة الأبعاد القانونية والاقتصادية والجيوسياسية لنزاعات الطاقة في الشرق الأوسط وإفريقيا.

ترأس المؤتمر السيد براندون مالون، رئيس مركز التحكيم الاسكتلندي المؤتمر، وشارك فيه ما يربو على خمسة وثلاثين متحدثا رفيع المستوى يمثلون مؤسسات مرموقة حول العالم.

## ملخص اليوم الأول

بدأ اليوم الأول بكلمة افتتاحية ألقتها السيدة لايز بوزمن Lise Boseman، المديرة التنفيذية للمجلس الدولي للتحكيم التجاري (ICCA)، مشيرة إلى أهمية الحيلولة دون نشوء النزاعات، وأوضحت أن السبيل الأمثل لتحقيق ذلك الغرض هو الموائمة بين القوانين المحلية والالتزامات الدولية ذات الصلة بالاستثمار، وخلق حالة من التناغم والتكامل بينهما.

أما الدكتور غلن جورج Glenn George، فتطرق إلى خريطة الطاقة العالمية، لافتا النظر إلى أن الطاقة الأحفورية ما زالت الأكثر حضورا، وأشار إلى أن وسائل الطاقة المتجددة ما زالت تتطلب كميات ضخمة من معادن الأرض النادرة.أكدّ محامي الملك، كوار قريشي، Khawar Qureishi، من واقع خبرته الطويلة في التمثيل القانوني للمستثمرين والدول على حد سواء في إفريقيا، على ضرورة إيجاد التوازن الدقيق بين حماية المستثمرين الأجانب وضمان المصالح القانونية للدول.

شارك في حلقة النقاش الأولى كل من إيميليا أونيما Emilia Onyema، والدكتورة فيكتوريا نالول Victoria Nalule، وكيرتن براساد Kirtan Prasad، وسانجيف بال Sanjeev Bahl، وانخرطوا في نقاش متعمق ما إذا كان إنتاج الطاقة النظيفة وتصديرها هو الخيار الأمثل للدول الإفريقية، وأشار المشاركون إلى ضرورة تحديث شبكات الطاقة الموصلة إلى المنازل، وتطوير شبكات الطاقة الوطنية. بدوره، ركّز دانيل كوريا Daniel Correa على ضرورة توجيه التعليمات في زمن مبكر من إجراءات التحكيم، قائلا إن ذلك يؤدي للمعرفة الوثيقة بالمشروع، وبمطالبات ومواقف الأطراف المعنية، مما يتيح للمحاكم وهيئات التحكيم لاحقا اتخاذ قرارات مدروسة.

ضمت الحلقة الثانية كل من يولاندا ووكر Yolanda Walker، وبول سيلز Paul Sills، وجايد أديسوكان Jide Adesokan، ولويس مارتينيز Luis Martinez، ودنكن باغشو Duncan Bagshaw، ومارتن بيرنز Martin Burns، وتناولوا استراتيجيات فض النزاعات في مشاريع الطاقة الإفريقية، وطرحوا آراء عملية عن مختلفة الحلول لفض النزاعات.

أُختتم اليوم الأول بنقاش ثر شاركت فيه كل من فيكتوريا كيغن Victoria Kigen، ودانيل ويلمت Daniel Wilmot، وغيلين لامير Gillian Lemaire، وستيف فينيزيو Steve Finizio، وتمحور الحديث عن الرصد الذي أجرته جامعة كوين ميري في لندن وبينسنت ميسونز عن تحكيم الطاقة في المستقبل، والمدهش أن نتائج الرصد أشارت إلى أن 27% من المشاركين توقعوا زيادة في النزاعات ذات الصلة بالطاقة في إفريقيا، مما يُصنّف إفريقيا القارة الأكثر عُرضة لنشوء نزاعات الطاقة.

## ملخص اليوم الثاني

خُصص لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وناقشت الحلقة الأولى فيه، والتي شارك فيها محامي الملك جيمي ترينيداد Jamie Trinidad KC، والسيدة أولغا ميتلند Lady Olga Maitland، ولورنس فرانك-مينغ Laurence Franc-Menget، وطارق التومي Tarek Eltumi، وريم لوسيف Rym Loucif، وأحمد عبد الحكم Ahmed Abdel Hakam، وناقش المشاركون التحديات التي تواجهها الدول والمستثمرون في المنطقة، ونبّهوا إلى خطورة المطالبات التي تأتي بطريق الاحتيال التي تتعرض لها الدول، وإلى الحاجة للأخذ بعين الاعتبار التحوّلات على الصعيد الجيوسياسي.

اقرأ المزيد: وفاة عائلة سورية غرقًا قبالة السواحل الجزائرية في محاولة للوصول إلى أوروبا

ساهمت في الحلقة التالية كلاريسا كولمن Clarissa Coleman، وشيرين غالي Cherine Ghali، ودان تيرنر Dan Turner، ولينـدي باترسن Lindy Patterson، حيث تداولوا بخصوص كيفية اختيار مكان التحكيم فيما يتعلق بفض النزاعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأشاروا إلى الأهمية التي يتخذها اختيار الموقع المناسب، وخاصة بخصوص اعتماد القانون المدني أم العرف، والإفصاح عن المستندات، وتمويل التحكيم.

أما الخطاب الرئيس في اليوم الثاني للمؤتمر فألقاه كريغ تيفنديل Craig Tevendale، رئيس المجموعة الدولية للتحكيم لدى هيربرت سميث فريهيلز Herbert Smith Freehills، فتطرق إلى المحنة الثلاثية في مجال التحكيم، والتي تتألف من الضرورة للحصول على كميات مستمرة من الطاقة، وتخفيض الأسعار، وتخفيف العبء البيئي.

ركّزت الحلقة النهائية للنقاش في المؤتمر، والتي ساهم فيها كل من البروفيسور بيتر كاميرون Peter Cameron، ومحامي الملك مايكل باتشيت جويس Michael Patchett Joyce KC، وفيفيك كابور Vivek Kapoor، وديغر بودن Deger Boden، وناومي باريركليف Naomi Barriercliffe، على تقييم المعاهدات الخاصة بالاستثمار في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتصل بالاستثمار في قطاعيّ النفط والغاز، علاوة على التغيّر المناخي، وطرح المشاركون آراء قيّمة بخصوص العلاقات المتداخلة بين تلك العوامل فائقة الأهمية.

أُختتم المؤتمر بنقاش عميق شاركت فيه أسيل حوسن Asel Housan، وتشارلي مورغن Charlie Morgan، ومحامي الملك جيمس م. تيرنر James M. Turner KC، حيث تركّز النقاش على الدور الذي يضطلع به الذكاء الاصطناعي في تطوير الإنتاج والبحث في المجال القانوني، ورغم أنه يضطلع بدور فاعل لدى المؤسسات القانونية الكبرى، إلا أن المتحدثين قالوا إنهم لا يتوقعون أن يحلّ في مرتبة صانع القرار في مجال الفض التقليدي للنزاع، قائلين إن مستقبل الذكاء الاصطناعي في هذا المجال سيعتمد على مدى التطور في حقل النزاعات، والتغيرّات التي ستشهدها الممارسة القانونية. علّق المستشار ناجي خالد إدريس، الشريك في شركة ألبرتسن للمحاماة؛ إحدى المؤسسات الداعمة للمؤتمر، والرئيس المشترك للمؤتمر قائلا «المؤتمر السادس خطوة جبارة في مسيرتنا، ويُتوج جهودنا خلال الخمسة أعوام الماضية. إنني سعيد لما خلُص إليه المؤتمر من نقاشات وتوصيات ونتائج، واتطلع إلى النسخة السابعة من المؤتمر حيث سنحرص على المزيد من التطوير كما ونوعا".

جدير بالذكر أن المؤسسة الدولية للمؤتمرات القانونية (ILS) تعقد سلسلة من المؤتمرات والفعاليات القانونية الدولية والإقليمية والوطنية التي تعزز النقاش وتبادُل المعرفة حول القانون الدولي وممارساته في أنحاء العالم، وبمشاركة خبراء مرموقين من شتى المجالات ذات الصلة.

# تأجيل الأمل: الواقع المرير للسوريين بعيدًا عن أطروحات الماجستير والمعارك السياسية

بغض النظر عن مدى أهمية وتعقيد أطروحة الماجستير التي قدمها الطالب حافظ بشار الأسد في مجال نظرية الأعداد، بعيدًا عن ذلك، يظل الواقع اليومي للسوريين داخل البلاد وفي الشتات كارثيًا. يستمرون في العيش في فقر مدقع وحالة يأس، محاطين بالمآسي والمعاناة.

تعكس الوقائع المرئية القاسية واقعًا مريرًا، حيث يظهر الجنود المُعاقون الذين كانوا قد قاتلوا سابقًا في صفوف جيش الأسد ضد شعبهم وتعرضوا للإصابة، ويروون قصصًا عن الخداع الذي تعرضوا له فيما يتعلق بالتعويضات المفترضة التي يجب أن يحصلوا عليها من قبل مؤسسة «جريح وطن» التي يشرف عليها أسماء الأسد.

في الوقت نفسه، يواصل المعارضون جهودهم لكشف ومواجهة نتائج التطبيع العربي مع نظام يستبدل على قلوب السوريين. يسعون إلى استغلال المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات لإنهاء هذا الكابوس الذي استمر لعقود، بينما يتزايد عدد السوريين الذين يواجهون حتفهم بأماكن أخرى في العالم، سواء بسبب الغرق أو تعرضهم للعنصرية في بلدان أخرى.

إن الواقع المرير الذي يواجهه السوريون يذكرنا بأن العمل المشترك والجهود المتواصلة هي الأساس لتحقيق أي تحول إيجابي في حياة الناس، بدلاً من الانشغال بأطروحات أكاديمية.

على الرغم من الجهود الإعلامية التي تمت لتبرز إنجازات حافظ بشار الأسد، فتى الرياضيات، إلا أن السوريين يستعيدون تاريخ عائلته ومطاردتهم الدائمة للمكانة العليا في كل شيء. لقد كان لجده، حافظ الأسد الأب، نصيب كبير من الألقاب والأوسمة التي منحتها له طبقة حاشيته، التي اعتمدت على التسويق لبناء شخصيته وتعزيز صورته، محاولةً استبدال شخصية الديكتاتور بشخصية جيش الجرار.

وبين أيدي هؤلاء الحاشية، أصبح حافظ رجلاً متفوقًا في كل مجالات الحياة، فهو المعلم الأول، الرياضي الأول، المحامي الأول، الطبيب الأول، المقاتل الأول، وما إلى ذلك.ولكن، إن سياق البلاغة والتزويق لن يكون كافيًا لإخفاء الحقيقة والكذب، الذي يعكس طبيعة التحكم القمعي والاستبداد الذي يعمل على نشر الفزع والإرهاب. ولذلك، سيسعى بشار الأسد الابن إلى صياغة شخصيته بشكل مختلف عبر وسائل الإعلام وشركات العلاقات العامة، وقد يلجأ إلى الرشوة للحصول على تأييد وتعاون الشركات في بناء الرواية الجديدة. وبهذه الطريقة، سيظهر كشاب مجتهد في مجال التكنولوجيا قبل توليه الحكم، نشطًا ورياضيًا وثقافيًا، حضور المحاضرات الثقافية ومتابعة شؤون الجمعية المعلوماتية السورية التي يشغل رئاسة لها خلفًا لشقيقه الراحل باسل الأسد. سيظل بعد وفاة والده، بشار الأسد، يتلقى تصويرًا إيجابيًا من قبل وسائل الإعلام والقنوات العالمية، حيث يعتبر الوجه المشرق ومستقبل البلاد. وسيكون لزامًا عليه أن يكون لديه شريكة ترافقه في مسيرته، وقد يتم تسويق «إيما» البريطانية كشخصية تمثله، وسيتم منحها ألقابًا تخص الشخصية التي تمثلها، وليس بالضرورة أن تكون تلك الألقاب ذات صلة مباشرة بها، وذلك لأن الاستراتيجية التسويقية تستند إلى تصوير الأفراد بشكل مستقل.

ومع ذلك، فإن كل هذا لن يكون ذو فائدة أمام واقع مروع يكشف عن طبيعة النظام وسياساته بعد العام 2011. فكيف يمكن إصلاح العطب الجوهري بعدما تم الكشف عن وجه النظام أمام العالم بأسره، وبعدما أصبحت حقيقته واضحة بسبب الوقائع المروعة التي تم الكشف عنها؟ ومن أين ستأتي شركات التسويق بالكذب والتزويق لاستمرار تلوين الصورة، عندما يتعارض ذلك مع حقيقة مشعة بالضوء؟

سيتم استغلال أحد المشتغلين لتسويق صورة العائلة من خلال الحل السحري: إذا فقدت قوة وعصرية الصورة تأثيرها، فإن الأنسنة ستكون ثيمة لا تتأثر ويمكن استخدامها لصياغة تصوير مثالي لأفراد العائلة.

في الماضي، كان الأطفال في العائلة غالبًا مجرد إكسسوارات أو غير مرئيين، وكان تركيز التصوير على الوالدين. ولكن الآن يمكن استخدام الأطفال كأداة للتأثير على عواطف الجمهور.

يظهر بشار الأسد وهو يلهو معهم، راكبًا الدراجة، وتظهر أسماء الأخرس وهي ترافقهم إلى مدارسهم. ومن الممكن الآن أن يكون لهم دور في توليد تأثير عاطفي، حيث يظهر بعضهم يتحدث عن أبيه، الرجل البسيط، وأمهم الحنونة. وقد يتم تصويرهم في مواقف تستعرض تأثير المرض عليهم واحتمال فقدان أحد الوالدين. قد يتم تصوير أم حافظ وهي تعاني من مرض مروع، ثم تتعافى بفضل العزيمة والصمود، حسب تعبيراتها. وبعد هذه المأساة، ستظهر صور للأطفال وهم يصبحون مراهقين ويشاركون في حملات إعلامية بتكتيكات مختلفة.

# النيران المتصاعدة: فرنسا أمة على شفا الاضطرابات المدنية

مايكل أريزانتي

في عام 1944 المضطرب ، أمر أدولف هتلر قواته بحرق باريس على الأرض بدلا من السماح بتحرير المدينة. في محاولة يائسة للحفاظ على السيطرة وإلحاق أقصى قدر من الضرر ، تساءل الديكتاتور النازي بقلق ، «هل باريس تحترق؟» لحسن الحظ ، تحدى التاريخ رغبات هتلر وظلت المدينة سليمة. ومع ذلك ، فإن باريس الآن غارقة في النيران مرة أخرى ، باستثناء هذه المرة ليس بسبب أوامر هتلر ، بل هو مظهر من مظاهر أيديولوجية العصر الحديث: تفوق الشريعة. تتصارع فرنسا حاليا مع وجود العديد من المناطق «المحظورة» ، حيث يسيطر أتباع هذا النظام العقائدي الشمولي. ولا تقتصر هذه الموجة من الاضطرابات على العاصمة وحدها. في الأيام الأخيرة، اندلعت احتجاجات في الشوارع في مدن فرنسية مختلفة في أعقاب مقتل شاب مسلم خلال توقف روتيني لحركة المرور من قبل الشرطة. وفي حين أن هذا الحادث ربما يكون قد أثار الاضطرابات، إلا أنه ينطوي على القدرة على إشعال صراع أكبر بكثير، صراع لطالما تطلع المهاجرون الإسلاميون غير القابلين للاستيعاب إلى إطلاقه ليس فقط في فرنسا ولكن في أجزاء أخرى من العالم أيضا. يبدو الأمر كما لو أننا نشهد نسخة مضخمة من «صيف الحب» التاريخي، وإن كان مدفوعا بأيديولوجية أكثر تطرفا من مجرد الحماس الثقافي المضادة.

إن مصطلح «تفوق الشريعة» يصف بشكل أفضل الأيديولوجية المتطرفة التي تسعى إلى السيطرة على جميع جوانب الحياة، دون ترك أي مجال للمساومة أو التعايش مع القيم الغربية. وقد أنشأ أتباعها في فرنسا المئات من المناطق «المحظورة»، وهي مناطق يحل فيها تفسيرهم الخاص للشريعة الإسلامية محل قانون البلاد. هذه المناطق هي أرض خصبة للتطرف، وخلق مجتمع مواز يرفض الاندماج ويشكل تحديا كبيرا لنسيج المجتمع الفرنسي.

يرجى ملاحظة أن المنشورات على المدونات تساهم بها أطراف ثالثة. يتم تقديم الآراء والوقائع وأي محتوى إعلامي فيها من قبل المؤلفين فقط، ولا يتحمل تايمز أوف إسرائيل ولا شركاؤه أي مسؤولية عنها. يرجى الاتصال بنا في حالة إساءة الاستخدام.

في حالة إساءة الاستخدام
في عام 1944 المضطرب ، أمر أدولف هتلر قواته بحرق باريس على الأرض بدلا من السماح بتحرير المدينة. في محاولة يائسة للحفاظ على السيطرة وإلحاق أقصى قدر من الضرر ، تساءل الديكتاتور النازي بقلق ، «هل باريس تحترق؟» لحسن الحظ ، تحدى التاريخ رغبات هتلر وظلت المدينة سليمة. ومع ذلك ، فإن باريس الآن غارقة في النيران مرة أخرى ، باستثناء هذه المرة ليس بسبب أوامر هتلر ، بل هو مظهر من مظاهر أيديولوجية العصر الحديث: تفوق الشريعة. تتصارع فرنسا حاليا مع وجود العديد من المناطق «المحظورة» ، حيث يسيطر أتباع هذا النظام العقائدي الشمولي.
ولا تقتصر هذه الموجة من الاضطرابات على العاصمة وحدها. في الأيام الأخيرة، اندلعت احتجاجات في الشوارع في مدن فرنسية مختلفة في أعقاب مقتل شاب مسلم خلال توقف روتيني لحركة المرور من قبل الشرطة. وفي حين أن هذا الحادث ربما يكون قد أثار الاضطرابات، إلا أنه ينطوي على القدرة على إشعال صراع أكبر بكثير، صراع لطالما تطلع المهاجرون الإسلاميون غير القابلين للاستيعاب إلى إطلاقه ليس فقط في فرنسا ولكن في أجزاء أخرى من العالم أيضا. يبدو الأمر كما لو أننا نشهد نسخة مضخمة من «صيف الحب» التاريخي، وإن كان مدفوعا بأيديولوجية أكثر تطرفا من مجرد الحماس الثقافي المضادة.
إن مصطلح «تفوق الشريعة» يصف بشكل أفضل الأيديولوجية المتطرفة التي تسعى إلى السيطرة على جميع جوانب الحياة، دون ترك أي مجال للمساومة أو التعايش مع القيم الغربية. وقد أنشأ أتباعها في فرنسا المئات من المناطق «المحظورة»، وهي مناطق يحل فيها تفسيرهم الخاص للشريعة الإسلامية محل قانون البلاد. هذه المناطق هي أرض خصبة للتطرف، وخلق مجتمع مواز يرفض الاندماج ويشكل تحديا كبيرا لنسيج المجتمع الفرنسي.

إن الاضطرابات الحالية والمظاهرات العنيفة في جميع أنحاء البلاد هي أكثر من مجرد حوادث احتجاج معزولة. وهي تمثل نقطة تحول محتملة، حيث قد تندلع التوترات التي طال أمدها إلى حرب أهلية شاملة. تكمن بذور هذا الصراع في الفشل في دمج المهاجرين الإسلاميين غير المندمجين في المجتمع الفرنسي. لسنوات، سمح نهج عدم التدخل الذي تتبعه الحكومة والسياسات المضللة متعددة الثقافات بنمو مجتمعات موازية ليس لها ارتباط يذكر بقيم ومعايير الدولة المضيفة.

وتجد فرنسا نفسها عند مفترق طرق، وتضطر إلى تحمل عواقب سنوات من الإهمال والرضا عن الذات. يجب على الحكومة أن تعترف بأن نموذج الاندماج قد فشل وأن تتخذ إجراءات سريعة لمعالجة الأسباب الجذرية للاضطرابات الحالية. وهذا يعني تفكيك المناطق «المحظورة»، وضمان تطبيق قانون البلاد على قدم المساواة على جميع المواطنين، بغض النظر عن خلفيتهم الدينية أو الثقافية. وهذا يعني أيضا الاستثمار في التعليم والبرامج الاجتماعية التي تعزز الاندماج وتمكين المجتمعات المهمشة.

وتمتد القضية المطروحة إلى ما هو أبعد من حدود فرنسا. إن صعود سيادة الشريعة واحتمال حدوث اضطرابات مدنية واسعة النطاق يشكلان تحديا عالميا. ومن الضروري أن يراقب المجتمع الدولي عن كثب الحالة في فرنسا وأن يتخذ خطوات استباقية لمنع اندلاع اضطرابات مماثلة في أماكن أخرى. يجب أن تركز الجهود المتعددة الجنسيات على مكافحة التطرف، وتعزيز الحوار، وتعزيز المجتمعات الشاملة التي تحتفل بالتنوع مع التمسك بالقيم المشتركة.

قد لا تكون النيران التي تجتاح فرنسا اليوم مرئية أو ملموسة مثل تلك التي سعى هتلر إلى إطلاقها على باريس في عام 1944. ومع ذلك، فإنها تمثل نوعا مختلفا من التهديد الوجودي - تهديد تغذيه أيديولوجية تسعى إلى تقويض نسيج المجتمعات الديمقراطية. إن كفاح فرنسا لاحتواء ومعالجة هذه الاضطرابات المتأججة يخدم كدعوة للاستيقاظ لبقية العالم. لقد حان الوقت للتعاون العالمي والجهود المتضافرة لمواجهة صعود سيادة الشريعة ومنع النيران من الانتشار أكثر. مستقبل التعايش المتناغم يعتمد على ذلك.

من المظاهرات التي عمت العاصمة الفرنسية

# العقوبات تضرّ السّوريين لا النظام.. فقرة إضافيّة لتوسيع التطبيع مع الأسد

يونس الكريم

وجّهت دعوة لرئيس النظام السّوري، بشار الأسد، لحضور القمة العربية في العاصمة السّعودية، الرياض، منتصف شهر أيار/ مايو الفائت لتمثيل مقعد سوريا الشاغر منذ ٢٠١٥ بعد استبعاد المعارضة في قمّة مصر بقرار ضمني والذي اعتبر، حينئذ، خسارة سياسيّة للمعارضة السّورية في مناصرة وكسب تأييد الدول العربيّة بمشروعهم السياسيّ السّوري، ليعود النظام السوري لتمثيل مقعد سوريا بعد أن سحب منه على إثر قرار تجميد العضوية عام ٢٠١١.

لم تكن محاولة السعودية هي الأولى لإعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية، لكنها كانت ناجحة مقارنة بالمحاولات التي سبقتها من الجزائر وقبلها الأردن التي كانت غالباً، تصطدم بالعقوبات الغربية التي تمنع أي تطبيع مع الأسد خارج متطلبات القرارات الدولية، حتى تم إقناع السعودية بذلك تحت وابل من ضغوطات مختلفة بين إنجاح اتفاق إيران وإيقاف هجمات ميليشيات الحوثي ومكافحة الكبتاغون السوري.

منذ إعادة الأسد إلى مقعد سوريا في الجامعة العربية يشعر السوريون أن ثمّة محاولة لتعويم الأسد بطرق متعدّدة على حساب قضيتهم وعدالتها؛ فقد تزامنت عملية عودة النظام السّوري إلى الجامعة العربية، انفتاح إقليمي ودولي تمثّلت بالمضي قدماً في التطبيع بين النظام الأسد والحكومة التركية وتصريحات حول نية الأسد الانضمام إلى دول البريكس، إضافة إلى عروض مالية قدمت لنظام الأسد تحت غايات مختلفة تتعلق بمصالح الدول التي قدمت تلك المساعدات، كل هذا دفع بالمعارضة أن تعيد قراءة تموضعها وآلية عملها، لعلها تنقذ القضية السورية وتمنع انهيارها، فكانت اللقاءات مع دول غربية تطلب منع التطبيع من خلال مزيد من التفعيل لقوانين العقوبات الغربية عبر التأكيد أن التطبيع مع الأسد له ضرر على الأمن والسلام العالمي لأنه سيشجع على إفلات مجرمي الحرب من المحاسبة، فالتطبيع سوف يشعر الأسد بأنه غير ملزم بالاستمرار بالتفاوض وفق القوانين والعهود الدوليّة المتعلقة بسوريا وحلّ القضية السورية، انطلاقاً من أن صدور بيان جنيف والقرار الدولي 2254، كان مرتبطاً بموازين القوى في تلك الفترة، وتلك الموازين لم تعد في مستوى القلق ذاته له، وخاصة أنه تمكن من استعادة السيطرة على مساحات جغرافية واسعة في سوريا، مقابل ذلك، كما أن النظام يرى أنه لم يعد أي إمكانيّة لقيام أي عملية عسكريّة ضده في سوريا، وبالتالي لن يحاكم النظام وحلفائه على أي عملية عسكرية سيقوم بها لمحاولة استعادة السيطرة على مواقع المعارضة في شمال غرب سوريا وشرق الفرات، حتى لو أدت إلى ارتكاب جرائم وانتهاكات جديدة بحق السوريين بتلك المناطق.

في ظلّ هذا التصاعد السياسيّ الذي يتيح للنظام السّوري العودة والتحرّك في المجالين الإقليمي والدولي بشكل أكبر، لا يبدو أن ثمّة تفهّم سوري معارض واضح لهذه المتغيّرات الّتي ربما تفضي إلى هزيمة كليّة للسّوريين وعودة كليّة للنظام السّوري إلى الساحة الدولية بشكل وحيد؛ فكانت ردود الفعل الصادمة من بعض أطراف المعارضة، ومنها الحركة السياسيّة النسّوية، المشاركة في هيئات المعارضة التفاوضيّة والمساهمة في الكتل السياسيّة والاجتماعيّة والمدنيّة في مؤسسات المعارضة السياسية المختلفة، عبر بيان الختام لمؤتمرها العام الخامس، والذي عقد افتراضيّاً في سوريا، وفيزيائياً في مدينتي برلين وإسطنبول، تحت شعار "ثُرْنا معاً وسنبني معًا"، ما بين 24 وحتى 26 حزيران 2023، وبحضور 76 عضوة وعضواً من الحركة، يتوزعون في 20 بلداً حول العالم؛ إذ طالبت الحركة وفق نص البيان «على العقوبات المفروضة على سوريا أن تكون أكثر حساسيةً وتركيزاً على وضع المدنيات والمدنيين وتجنيبهم آثارها السلبية، ويجب إعادة النظر في جميع برامج العقوبات القائمة وتفكيكها والعمل مع خبيرات وخبراء سوريات وسوريين للوصول إلى فهم أكثر عمقاً من منظور اقتصادي وسياسي وقانوني لها، لتحديد العقوبات التي لها تأثيرات سلبية أكثر من إيجابية، وبالتحديد تلك المفروضة على بعض القطاعات والتي تحول دون القدرة على تحسين الوضع المعيشي لعامة الشعب، فيما أن قدرة النظام على الاستفادة في حال تمت إزالتها لن تكون كبيرة».

هذا البند يثير التساؤل حول الخلفيات السياسية والاقتصادية التي تدعيها الحركة، فلا يوجد من العقوبات ما اسمه عقوبات «أكثر حساسية» وإنما اسمها «عقوبات ذكية» حيث مصطلح أكثر حساسية يمكن الإشارة الى العلاقات الإنسانية والامراض وليس في علوم السياسة التي تحتاج إلى الوضوح والجزم، بل تسمى عقوبات ذكية.

والعقوبات الذكية هو نمط من العقوبات التي طالب بها كوفي عنان عام 1999 وأسّسها كولن بول بشان العراق، لتميز بين الحاكم والمحكوم والهدف تأمين مواد التجارة المدنية دون قيد وشرط مع منع استيراد المعدات العسكرية وما يترتب على ذلك من منع إعادة تسليح القوات العسكري وحرمان السلطة السياسية من التصرف بالثروات لأغراض تقوية وجودها بطريقة غير مقيدة ومراقبة المطارات والمنافذ الحدودية لتأكد خلوها من المحظورات مع وجود تواجد لمنظمات الأممية للأشراف على عمليات المساعدات وتقيد سفر الحكومة العراقية وتقيد التصرف بأموال القطاع النفط والموارد التي تأتي من التعامل الخارجي.

ومن خلال الاطلاع على العقوبات الذكية نجد صعوبة تطبيقها بالملف السورية وهذا ما حدث حين فرضت على حكومة الأسد عقوبات ذكية وصفت بالمخففة، وذلك من خلال عقوبات تشمل عدد من أفرادها على إثر «قانون محاسبة سورية» بتهمة دعم الإرهاب ورفض الانسحاب من لبنان ومن ثم اغتيال رفيق الحريري.

ثمّة فشل واضح المعالم في هذه العقوبات حسب السياسيين الغربيين؛ فالنظام السّوري تمكّن بسهولة من التخلّص منها، ففي عام 2009 أصدر تقرير اقتصادي عن سوريا رسمياً يشير إلى إقامة علاقات تجارية بينية مع 100 دولة وهذا ما دفع الغرب إلى تصعيد العقوبات بعد عام 2011، وخاصة أن بعض الشخصيات المعاقبة كان لها دور بدعم الآلة العسكرية التي قتلت السوريين ودمّرت مدنهم، لتتغير طبيعة العقوبات منذ عام ٢٠١٢ وصولاً إلى قانون قيصر بعد صراع في أروقة صناعة القرار الأمريكي من قبل اللوبي السوري الداعم لقضايا السوريين منذ عام 2016، فقد اعُتبر قانون قيصر من نمط العقوبات القطاعية (تشمل قطاعات اقتصادية محددة)، فقد فرض على البنك المركزي السوري الذي كان له دور في تمويل العملية العسكرية وعلى النفط الذي سلم للمليشيات الإيرانية وفاغنر والقاطرجي وحمشو (بينما بقي الجزء الأساسي بقي بيد التحالف الدولي وقسد لتمويل الإدارة الذاتية هناك دون السماح للجميع بتطوير واستثمار تلك الآبار على اعتبار أنها جزء من تمويل مرحلة الحل السلمي)، كما أن إيران وأمراء الحرب والعراق ولبنان والأمم المتحدة استمروا بتزويد النظام بالمحروقات، كما أن قانون سيزر شمل عقوبات على شركة الطيران السورية رغم أن ما تملكه الدولة السورية طائرتين والعقوبات على هذا القطاع قديمة قبل الثورة، وقاموا بإنشاء شبكة للتهرب من تلك العقوبات من خلال إشاء شركات خاصة مملوكة من قبل وكلاء له، مثل أجنحة الشام، التي كانت وسيلة حكومة الأسد لنقل مقاتليه من مناطق سيطرته لصالح معارك فاغنر، إضافة إلى نقل مليشيات إيرانية وأسلحة لمليشياته.

ولو أنه لم يكن هناك حظر لرأينا شركات لحمشو وسامر الفوز وباقي أمراء الحرب تستخدم في تحويل سوريا لسوق للمرتزقة.

إضافة إلى أن عقوبات قيصر شملت البرامج التقنية تلك التي استطاع الأسد شراءها من السوق السوداء، وعقوبات لمنع إطلاق إعادة إعمار سوريا قبل حل سياسي وخاصة مع قانون الإرهاب الذي أقرته حكومة الأسد والذي وضعت يدها على أملاك المهجرين باعتبارهم إرهابيين!

واستثنت عقوبات قيصر التعاملات المدنية والتجارية بأنواعها للأفراد والقطاعات الحيوية كالصحة، وبالتالي لم تخرج عقوبات قيصر عن العقوبات الذكية بمعناه الذي أنشئ به أول مرة.

أما سوء الواقع الاقتصادي الذي يعصف بحياة السوريين فمرده إلى أسباب كثيرة منها طول الحرب وتهجير النخب الاقتصادية وتغول أمراء الحرب والميليشيات وصناعة المخدرات والفساد والتضخم والكثير من الأسباب التي يطول شرحها، وأن التجارة مع الدول ليس لصعوبة التحويلات المالية فقانون قيصر لم يمضِ على تطبيقه الفعلي إلا من حزيران 2020 حتى شباط 2023 الذي توقف بسبب الزلزال، فهل كانت حياة المواطنين قبلها أفضل أو بعد شهر شباط أفضل؟ وكيف توصلت الحركة السياسية النسوية لنتيجة أن النظام لن يستفيد من إزالة العقوبات بشكل كبير؟ ما الأسس الاقتصادية التي اعتمدوا فيها على ذلك؟ ما الحقائق التي لدى الحركة السياسية النسوية غير لدى المحللين والخبراء السوريين؟ هل اطلعوا على الآلية التي أدار النظام بها المساعدات التي قدمت لضحايا الزلزال؟ هل هم على علم بحجم الاستثمارات التي منحت لأمراء الحرب وحلفائه من روس وإيرانيين والتقيدات على باقي السوريين؟

لا غريب فالبيان فيه قبول ضمني بـ التفسير الروسي للقرار من خلال عدو ذكر ضرورة المحافظة على تراتبية تنفيذ القرار 2254.

والبيان يحتوي على كثير من المغالطات حول مفهوم الاقتصاد التنموي الذي يردن بناءه على أنقاض تفكيك اقتصاد الحرب، على اعتبار أن الاقتصاد الحالي به ضعف. أين الاقتصاد موجود في مناطق النظام ما ملامحه؟ وأخطاء أخرى حول مفهوم المركزية القوية حسب وصفهم، فحسب البيان تأتي اللامركزية القوية التي تعتبر عملية معقدة تحتاج إلى تخطيط قوي من إنشاء مركزية قوية ودعمها بالدستور والقوانين وبعد اللامركزية يمكن بناء اقتصاد مستدام، وكأن عضوات الحركة لم يعشن في سوريا وعانين من المركزية القوية التي كانت سبب جوهري بالثورة وكنّ معتقلات، بل كأن معظمهن كنّ يعشن في الدول الإسكندنافية!

ربما لا يمكن تبرير دعوة الحركة السياسية النسوية لرفع العقوبات سوى التأثر بالحملات الدعائية التي يقوم بها النظام بدعم من بعض الدول العربية التي لها نفوذ بالملف السوري، ليبقى السؤال هل كانت نية طيبة لدعوة الحركة السياسة النسوية أم أن الدول العربية التي تريد العودة الى الملف العربي كان لها نفوذ عليهن أم أن الحركة تريد الانضمام الى التيار الثالث الذي يحاول التوفيق بين طلبات الشارع المعارض وطلبات النظام وما هي الضمانات لانصياع النظام لمطالبات الشارع السوري المعارض؟

# إيران.. انتفاضة تتفوق على القوة الديكتاتورية

عبد الرحمن كوركي

على الرغم من أن الانتفاضة في بلد تحكمه ديكتاتورية هي «معركة غير متكافئة» بين الشعب والديكتاتورية، إلا أن الانتصار النهائي للشعب، وأن الإطاحة بالديكتاتوريات أمر حتمي ومؤكد. وقد أعلن الشعب الإيراني كلمته في انتفاضة 2022 وقال «لا» بملء فيه لنظام الملالي برمته.

نحن الآن على أعتاب حركة تاريخية ومصيرية من شأنها أن تجعل انتفاضة الشعب الإيراني الأخيرة ضد الديكتاتورية الدينية مثمرة، وهي خطوة تلعب دورًا رئيساً في تحقيق حلم الشعب الإيراني الطويل الأمد، أي الإطاحة بالنظام الديكتاتوري في إيران، وإقامة حكم وطني وشعبي وديمقراطي. وهذا في حد ذاته تعبير عن مبدأ «يمكننا ويجب»، ورسم خط البطلان النهائي على مختلف أشكال كفر الرجعية والاستعمار وتعاويذهما في هذه المنطقة من العالم.

غسق المؤامرات

رأى العالم بأم عينه أن الحلول الرجعية والاستعمارية التي كانت «البدائل الوهمية المصطنعة» هي مظهرها الخارجي، قد فقدت بريقها واختفت من المشهد مرة أخرى، خلال الانتفاضة الأخيرة للشعب الإيراني؛ لأنها لم تخدم مصالح الشعب ولم تكن من قريحته. ويرجع طرحها إلى أنها كانت نوعاً آخر من الحيل لبقاء الديكتاتورية في إيران، وهي السبب في غضب الشعب الإيراني من السلطة وكراهيته لها.

## ظهور الحل

إن ما تألق مرة أخرى في انتفاضة الشعب الإيراني الأخيرة، وأظهر مشروعيته هو «الحل الشعبي»، أي «البديل» المستمد من سلطة الشعب والقيم الديمقراطية، والمناهض للديكتاتورية؛ نظراً لأن عهد الديكتاتورية في ايران قد انتهى، ولن يعود الوضع إلى ما كان عليه في الماضي.

يقر «البديل الديمقراطي، أي المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية»، المتواجد في ساحة النضال لأكثر من 4 عقود ، ويناضل بفعالية ضد الديكتاتورية الدينية في ساحة المعركة من أجل الإطاحة بها؛ بأنه من رابع المستحيلات اجتثاث جذور الديكتاتورية في إيران، وحصول أبناء الوطن على حريتهم وحقوقهم المشروعة بدون دفع الثمن.

## خصائص المرحلة

نعيش الآن في الشهر الـ 10 من الانتفاضة على أعتاب أكبر حركة سياسية للمقاومة الإيرانية. وتنطلق هذه الحركة سنويًا في منتصف العام الميلادي، وتتمع هذا العام بخصائص مختلفة عن السنوات السابقة للأسباب التالية:

السبب الأول والأهم هو الانتفاضة التي بدأت باستشهاد الفتاة الكردية السقزية، مهسا أميني (جينا)، في طهران، في 16 سبتمبر من العام الماضي، وأضفت معنىً ومفهوماً جديدين على كافة التطورات المتعلقة بإيران. وهذا هو السبب في أن «الإنجاز الأكبر لهذه الانتفاضة» هو بداية نهاية الدكتاتورية في إيران وتسليط الضوء على «البديل الوحيد الممكن والمتاح» للإطاحة بالنظام الديكتاتوري الديني، وإقامة سلطة وطنية وشعبية وديمقراطية في «إيران حرة غداً».

لقد اتضحت الآن بشكل غير مسبوق، بعد مرور 9 أشهر على بداية الانتفاضة الشعبية الأخيرة في إيران؛ صحة الاستراتيجية الصحيحة للمقاومة الإيرانية، وشرعية خارطة الطريق المعلنة للإطاحة بالديكتاتورية في إيران. وأتت الرياح بما لا تشتهي السفن وحدث ما لا يجب أن يحدث مثل رغوة اختفت على الماء؛ نظراً لأن الحلول كانت مستمدة بشكل مباشر أو غير مباشر من الخطط الرجعية والاستعمارية.

## الخط الأحمر هو سر الانتصار

تم في بداية الشهر الـ 10 من هذه الانتفاضة، وضع الخط الأحمر «لا للشاه ولا للشيخ»، وتشكيل «جبهة شعبية» ملحة ضد الجبهة الديكتاتورية، وتطرف «الشعارات والمطالب»، وإنشاء «منبر عملي» للمضي قدماً وكتابة نهاية نظام الملالي، وإعداد «خارطة الطريق» للإطاحة بالديكتاتورية، والاعتراف بـ «البديل الديمقراطي والشعبي» وإتاحتها للجمهور بشكل غير مسبوق.

نجد في ظل الوضع الحساس الحالي، بالتوازي مع التوجه الفعلي للاحتجاجات داخل إيران؛ أن هذه الحقيقة تتجلى أمام جميع الأفراد والتيارات المناهضة للدكتاتورية في إيران، خارج الحدود أيضاً، والذين يمارسون نشاطهم تحت مظلة مثل هذا البديل، ويتحدون جبهة الديكتاتورية في إيران (بما في ذلك النظام الديكتاتوري الحاكم أو فلول الديكتاتورية السابقة)، ويتخذون مثل هذه الخطوة الطويلة للتسجيل في التاريخ.

والجدير بالذكر أن المعارضة العملية لهذه الخطوة، سوف تطيل بشكل مباشر تحت أي عنوان؛ طريق نيل الحرية وحصول الشعب الإيراني على حقوقه المشروعة. وتجدر الإشارة إلى أن التاريخ ليس سوى مختبر لتسجيل الأحداث في الجدول الزمني وسيتم تسجيل كل ما هو مرئي وخفي في هذه الساحة.

نظرة عامة على الإنجازات الجديدة للانتفاضة والمقاومة ضد الديكتاتورية

نشهد في الوقت الراهن، وتحديداً عشية الشهر الـ 10 من انتفاضة الشعب الإيراني؛ تحولًا كبيرًا تتجلى مظاهره فيما يلي:

أولاً: نظام الملالي فاسد من الداخل والخارج، وهشّ وضعيف وأسسه مرتعشة بشكل غير مسبوق.

ثانياً: تجلى أكثر من أي وقت مضى أن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية هو البديل الديمقراطي الوحيد والمنافس الرئيسي لنظام الملالي، وأثبت بشكل غير مسبوق مشروعيته ومكانته التي لا نظير لها في المعادلات السياسية.

ثالثاً: غيرت انتفاضة الشعب الإيراني المعادلات الداخلية والدولية لصالحها على حساب الديكتاتورية.

رابعاً: وسَّعت المقاومة الإيرانية من أنشطتها داخل إيران وخارجها، وأزعجت نظام الملالي. حيث استولت مجموعة «الانتفاضة حتى الإطاحة» على أقرب المراكز السياسية والدبلوماسية لنظام الملالي، ومن بينها وزارة الخارجية في مجلس وزراء رئيسي، وكشفت النقاب عن وثائق سرية تتعلق بمؤامرات نظام الملالي وخططه لمواجهة الانتفاضة، واستهداف القوة المحورية للمقاومة الإيرانية على وجه التحديد، والاعتراف بقدرة المقاومة واستعراض عضلاتها كقوة قادرة على الإطاحة تتمتع في فئتها بتنظيم وإمكانيات عالية.

خامساً: بدأت السيدة مريم رجوي، رئيسة الجمهورية المنتخبة من قِبل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، بحضورها البرلمان الأوروبي؛ خطوة جديدة في إيصال صوت الشعب الإيراني إلى آذان العالم، حيث أثارت خوف الثيوقراطية الحاكمة في إيران من الإطاحة، أثناء ترحيب ممثلو العالم بها على نطاق واسع.

سادساً: دعم الآلاف من البرلمانيين من مختلف دول العالم، وكذلك بيان أكثر من 100 شخص من قادة العالم السابقين (من بينهم رؤساء جمهوريات ورؤساء وزارات ووزراء)؛ لانتفاضة الشعب الإيراني، وميثاق السيدة مريم رجوي المكون من 10 بنود من أجل إقامة إيران حرة في المستقبل برفع شعار «لا للشاه ولا للشيخ»، وهو المعيار الدال على أن المقاومة الإيرانية توجه ضربات خطيرة لسياسة «الاسترضاء تجاه الديكتاتورية الدينية» في ساحة المعركة الدبلوماسية والسياسية. ويعاني المسترضون الغربيون أصحاب النفوذ بشكل رئيسي في الحكومات الغربية؛ من هزيمة قاسية، وتمضى انتفاضة الشعب الإيراني قدمًا في طريقها بمثل هذا الظهير من القيادات.

سابعاً: إن ممارسات نظام الملالي الإرهابية ضد المقاومة الإيرانية في فرنسا، والتي تتم بهدف الترويع، وتضليل الرأي العام، وإحاكة المؤامرات، وعقد صفقات مخزية مع المسترضين الغربيين من أجل منع المقاومة الإيرانية من تنظيم المظاهرات السنوية في فرنسا؛ تُعتبر من الأدلة على عجز الديكتاتورية الدينية الحاكمة وضعفها، ولن تنجح هذه الممارسات ومحكوم عليها بالفشل. والجدير بالذكر أن ما تحققه المقاومة الإيرانية من تقدم وإنجازات يضع ختم البطلان على الجهود اليائسة للديكتاتورية والمسترضين الغربيين.

ثامناً: على الرغم من أنه تتبقى أيام حتى يوم تنظيم المظاهرة وانعقاد تجمع كوكبة المقاومة الإيرانية هذا العام، إلا أن ذروة هذا التصعيد بدأت منذ فترة، وسوف تستمر حتى تثبت حقوق الشعب الإيراني المؤكدة في كل بقاع هذا العالم، وتجبر الثيوقراطية السائدة في هذه المنطقة من العالم على قبول نهايتها وقراءة الفاتحة على روحها.

تاسعاً: إن الخط الأحمر «لا للشاه ولا للشيخ» وهو الخط الأحمر المؤكد الذي لا جدال فيه للشعب الإيراني والمقاومة الإيرانية؛ يحظى الآن بدعم مجموعة واسعة من القوى والرأي العام العالمي. وتُعتبر (لا) كلمة خطيرة أخرى بالنسبة للأنظمة الديكتاتورية في إيران.

## الاستنتاج

أصبحت انتفاضة الشعب ضد الديكتاتورية داخل إيران تتمتع بمزيد من التنظيم والتطرف والتوجيه، وأعد الشعب نفسه بشكل غير مسبوق مرتبطاً بـ «الهيئة القيادية للانتفاضة»؛ لاتخاذ «الخطوة الأخيرة من الانتفاضة»، ويبحث عن فرصة للقضاء على الديكتاتورية في إيران.

إبراهيم رئيسي

وتمكَّنت المقاومة الإيرانية من منع نظام الملالي في جميع المجالات القانونية والقضائية (اعتقال وسجن بعض الجلادين، من أمثال حميد نوري في السويد، وبعض الإرهابيين، من أمثال أسد الله أسدي في بروكسل)، من أن يتنفس الصعداء في المعادلات العالمية، وصعَّبوا الأمور على المسترضين حول العالم تجاه الديكتاتورية الدينية الحاكمة في إيران، وكانوا قساة على فضيحتهم ولاشرعيتهم، وشهَّروا في الرأي العام العالمي بأي امتياز ممنوح لهذه الديكتاتورية تحت عنوان «تبادل الرهائن» و«تحرير الأصول»... إلخ.

لا يتطلع أبناء الوطن والقوى الشعبية الأصيلة في بلد ما إلى مساعدة حكومات البلدان الأخرى لتغيير مصيرهم. إذ إن التغييرات الاجتماعية الأساسية في أي بلد تتم على أيدي أبناء هذا البلد. وتؤمن المقاومة الإيرانية بهذا المبدأ الذهبي، ودائماً ما تعلن عن أن الإطاحة بالدكتاتورية في إيران هي مهمة أبناء الوطن أنفسهم والمقاومة الإيرانية.

إن «التحول في سياسة الحكومات» هو الخطوة الأخيرة في تقدم المقاومة المستقلة ضد الديكتاتورية. وهو تحوُّل على وشك الحدوث فيما يتعلق بإيران؛ بفضل استمرار الانتفاضة الشعبية والدور المنقطع النظير للبديل الديمقراطي.

من حق البديل الوحيد للنظام الديكتاتوري الحاكم في إيران، أي المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية؛ أن يرتدي ميدالية النصر اليوم أكثر من أي وقت مضى؛ لأن جذوره الحقيقية لا تمتد خارج إيران، بل داخل إيران، حيث أنه لم يتمكن من حماية انتفاضة الشعب الإيراني من مثل هذا الضرر والخطر فحسب، بل إنه تمكن أيضاً من أن يمضي بها قدماً، ويضع احتمالية الإطاحة بالديكتاتورية في إيران وتاريخ إيران أمام أنظار العالم.

إن التركيز على الحد الفاصل الأحمر الجوهري «لا للشاه ولا للشيخ» هو كلمة المرور الصحيحة من هذه المرحلة المصيرية. وهو سر سفك الكثير من الدماء، والمعاناة، وأشكال التعذيب الوحشي، وتجلي العديد من أشكال الرجولية والبطولات. إن نظامي ديكتاتورية الشاه والديكتاتورية الدينية دائماً ما اعتبرا وما زالا يعتبران المقاومة الإيرانية هي المنافس والتهديد الوحيد لهما. ويعلمان جيداً أن المقاومة الإيرانية أناس ليسوا مستعدين للخضوع والتصالح وإهمال حقوق الشعب في تصديهم للدكتاتورية.

# امرأة تواجه دولة
# نساء سوريات على خط النار..

محمد محمود بشار

قد تكون هذه الأسماء لشخصيات غير مشهورة بالنسبة للعالم، ولكن قد تستطيع هذه المرأة أو تلك في هذه البلاد المتوحشة من أن تلهم العالم أجمع بفكرة إمكانية الاستمرار في الحياة على حدود الموت وأن تقود مجتمعها في أكثر المراحل خطورة على مر التاريخ.

(يسرى محمد درويش) استطاعت أن تتبوأ منصباً مهماً جداً في أكثر مناطق العالم خطورة، فهي الرئيسة المشتركة لمقاطعة قامشلو بإقليم الجزيرة ضمن الإدارة الذاتية لشمال و شرق سوريا، امرأة تتقن اللغات: الفرنسية والعربية والكردية وكانت تمارس مهنة التدريس قبل اندلاع الحرب في سوريا.

في العشرين من شهر حزيران/ يونيو تم استهداف السيارة التي كانت تقلها مع نائبتها ليمان شويش والرئيس المشترك للمقاطعة كابي شمعون والسائق فرات دانيال من قبل طائرة مسيرة تركية، حيث أدى الهجوم الجوي إلى استشهاد الثلاثة وإصابة كابي شمعون بجروح خطيرة.

ذنبها الوحيد هي ومن كان معها أنهن قياديات في مشروع يسعى إلى حل ما يمكن حله وترميم ما يمكن ترميمه في بلاد مزقتها الحرب، هذا الأمر الذي لا يروق للرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظامه الحاكم.

أغلب مناطق شمال وشرق سوريا هي مناطق حدودية مع تركيا والعراق، كانت تشكل هذه المناطق الخط الأول في جبهة محاربة تنظيم داعش الإرهابي، والآن نفس المناطق هي خط النار بين سوريا و تركيا. هذه الأخيرة التي دائما تتهم قوات سوريا الديمقراطية بأنها تمتلك مشروعاً كردياً انفصالياً.

إلا أن ما جرى اليوم داخل هذه السيارة التي تم استهدافها يبين حقيقة مشروع قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، فيسرى التي استشهدت اليوم هي كردية وكابي شمعون الذي أصيب بجروح خطيرة هو سرياني وكلاهما يديران بشكل مشترك مقاطعة قامشلو في إقليم الجزيرة السورية.

كذلك ليمان الشهيدة هي أيضا كردية وفرات دانيال الشهيد هو سرياني، سيتم تشييعهما معا في مدينة قامشلو وسيتم دفن جثمانهما في نفس المقبرة التي تضم شهداء عرب وسريان وكرد وأرمن ومن باقي المكونات القومية والدينية الموجودة في المنطقة.

في المناطق السورية التي تحتلها تركيا، المرأة هي عبارة عن عورة، بينما في مناطق الإدارة الذاتية المرأة هي التي استلمت دفة القيادة، فهناك في قمة الهرم القيادي في كل المؤسسات الإدارية والعسكرية والأمنية والسياسية نساء جديرات بالثقة وقادرات على القيادة والتضحية.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها امرأة قيادية في شمال وشرق سوريا إلى هجوم جوي تركي، فهناك سجل طويل بأسماء النسوة اللائي استشهدن هن على رأس عملهن.

يبدو أن المرأة القيادية تخيف أردوغان كما كانت تخيف عناصر تنظيم داعش، يبدو أن أردوغان الذي تم انتخابه من جديد في شهر مايو المنصرم سيبقى كمان كان قبل هذه الانتخابات في تعامله مع الملف السوري.

بالمقابل تبقى المرأة السورية في شمال وشرق البلاد كطائر العنقاء الذي ينهض من بين ركام الحرب لتقود هذه المنطقة التي تقع على خط النار إلى بر الأمان.

هنا تحدت المرأة أعتى تنظيم إرهابي عرفه التاريخ البشري المعاصر وهزمته، وهنا ستبقى النساء لتقاتل من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية لكل سوريا.

هنا يقول لنا عقد من الزمن الذي مرّ، بأن الحرب ستبقى مشتعلة والحياة ستبقى مستمرة.

# تحالفات الانتهازيين...
# نزوات بلا صداقة

إبراهيم جلال فضلون

«سَلاَمٌ عَلَى الدُّنْيَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا صَدِيقٌ صَدُوقٌ صَادِقُ الوَعْدِ مُنْصِفًا»، كلمات عبرت عن صفة الانتهازية للإمام الشافعي. فمن نهز، لانتهز الفرص واغتنمها، منافيًة للفعل الإيجابي، فأصحابها منتهزون بتحقيق مأربهم على حساب الآخرين ولو كانت مصلحة عامة، يتسلقون أشلاء الآخرين والركوب على أكتافهم ليصلوا إلى مبتغاهم، كسلم يصعدونه، مُتنقلين من شخص إلى شخص، فهُم انتهازيون يجيدون فن المداهنة والتملق والمدح، يحملون في حقائبهم الكراهية والغل، وأينما يكونوا كانت شياطينهم حاضرة، بلا قيم ولا مبادئ أخلاقية تحكمهم.

وإذا بحثت عن معنى الكلمة في القواميس الأصيلة لا محركات البحث المتناقضة وما بها من نحل وعيوب، ستجد أن الكلمة مرتبطة بعالم السياسة دون غيرها، وما أكثر الانتهازيين ممن يبتدعون في رسم الخطط في زمننا هذا، وحالما يسرقون أحلامهم الواهنة، يُطلقون ساقهم للريح ولا يتبقى منهم شيئا إلا الذكرى السيئة والشعور بالحسرة والخزي بعارهم ودونيتهم وبعض من الشعور بالغباء.. هكذا كان سُعار الإخوان ورقص الانتهازيين.. (التنظيم الدولي للإخوان المسلمين)، حتى لفظتهم الأرض ومن عليها منذ أن أرادوا بمصر سوءاً، ولم يجدوا دولة ترعاهم إلا وطردتهم بعد أن عاثوا فيها فساداً، ليعودوا عندما سقطت طبقة السياسة في اختبارات القيم إلى أغطية النساء، يختبئون تحت سوادها، لكن الانتهازية في كل مكان ودرب حتى في السياسة مثل الميكافيلية، صارت صفة ملازمة لطرائقها ومُعاملاتها ومناوراتها، كأصحاب الأقنعة تتعدد وتتلون وجوههم، حتى تظن نفسك المحظوظ في العالم معهم دون أن تدري أنك تستنزف كل طاقاتك لشخص انتهازي.

وما احتجاج الإسرائيليين المحتلين على مشروع إصلاح قضائي تدعمه الحكومة بتأليف بنيامين نتنياهو من اليهود الأرثوذكس المتطرفين والأحزاب اليمينية المتشددة، إلا دليل على انتهازية تعصبية من قبل قادتهم وممارساتهم المعلنة ليس على العرب فقط بل وعليهم أيضاً، ليروا أنه يهدف إلى «القضاء على ديمقراطيتهم، وبالتالي انقسام البلاد، ولا ينسي العالم عندما وضع بوتين القيصر الروسي أردوغان ومعاونيه دقائق ممل في قاعة الامبراطورة كاترين قاهرة العثمانيين بالكرملين منذ سنوات.. ووقوف وزراء أنقرة كالتلاميذ أمام بوتين يثير سخرية العالم، لتتضح الانتهازية بين الكرملين وأنقرة، خاصة في سوريا وليبيا، حيث يدعم البلدان أطرافا متنافسة، وبعد الانتخابات التركية وفوز أردوغان أعاد على حليفه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الفعلة تمهيداً لانتهاء ما يعرف بـ«تحالف الانتهازيين» الذي استمر لسنوات، ويعود الشرخ بين الطرفين بتسليم أردوغان قادة كتيبة آزوف الأسرى المحتجزين في تركيا إلى زيلينسكي الأوكراني، بالإضافة إلى حديث أردوغان عن إمكانية انضمام أوكرانيا إلى الناتو، لتعتبر روسيا أن أنقرة انتهكت الاتفاقات بذلك حسب بنود الاتفاقات بين موسكو وأنقرة، أنه من المفترض أن يبقى قادة آزوف في تركيا حتى نهاية الصراع، بل ووقع أردوغان وزيلينسكي اتفاقات لتعزيز التعاون بين البلدين، بما يشمل الصناعات العسكرية، حينها قال زيلينسكي: «إننا عائدون إلى الوطن من تركيا وسنعيد أبطالنا إلى الديار».

وأخيراً: الانتهازي لديه قدرة فائقة على تمييز الأكتاف ونوعياتها، يمتلك مهارة الاستعراضات والتنقل بين المتناقضات بأقوى أسلحته، ليجد في أجوائنا الراهنة فردوسه المنشود، لكن المؤمنً «كيس فطن»، يعرف من هو البهلوان هذا المتحول في الحياة العامة إلى سلوك بشري، (مُضلل، متملق، وصوليّ، محتال، مخادع، فاسد، ذا مصالح وفتن). منهم مجرد «كومبارس» ومنهم من بات سمسارًا فاحذروهم، هم أعداء للعروبة وشعوبها، فاحذروهم في السياسة ودروبها، بل وفي كل ركن من أعمالنا.

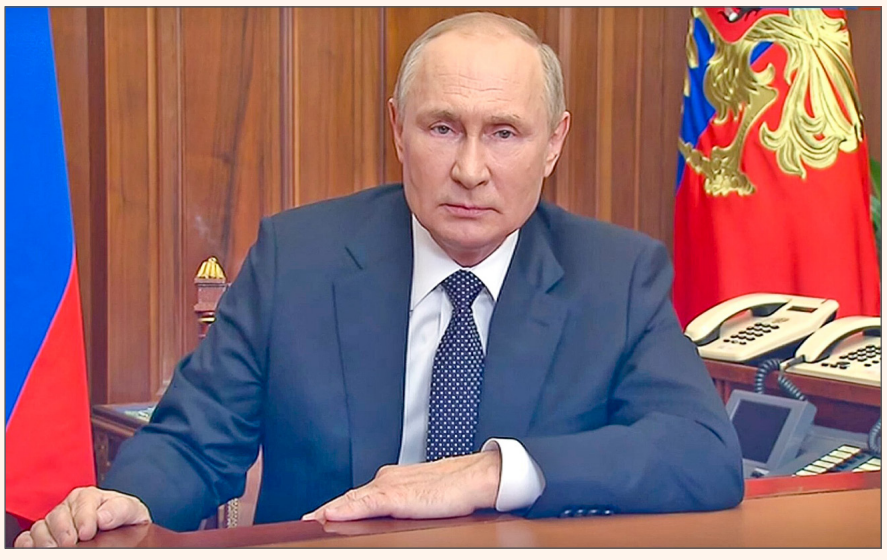

## ولادة المظلومية أو إعادة إنتاج تاريخ المحنة..

# الإخوان المسلمون بين الفشل والاستحالة

كريم شفيق

لا تعدو لحظات خفوت وانحسار جماعة الإخوان المسلمين، تاريخياً، كونها حدثاً عرضياً أو مباغتاً. إذ إنّ الجماعة، التي تعد نموذجاً كلاسيكياً لتيار الإسلام السياسي، قد رافقتها على مدار تسعة عقود معضلات، سياسية وتنظيمية وأيدولوجية، جمّة. وهذه المعضلات التي وضعتها في ما يعرف بأدبياتها أمام «محن» تاريخية خلقت لديها ثمّة تاريخ مواز عبر سرديات المظلومية.

### خطاب "المحنة" لدى الإخوان

ولم تكن المظلومية التاريخية لدى جماعة الإخوان سوى حاضنة للتوترات والاضطرابات التي عاشها التنظيم الذي أسّسه حسن البنا عام 1928. بينما تكشف المظلومية التاريخية لدى الإخوان في محطاتها المختلفة الرئيسية (وأصوات خطابها الداخلي، الخفي والمعلن) عن ارتباطات بنيوية وهيكلية بل وصلات عضوية مع الأدبيات المؤسسة لجماعة الإخوان. فالمسألة تتجاوز كونها أداة ترميم هوة وتجسير فجوة على خلفية تصدع تنظيمي نتيجة تفجر التناقضات (الرئيسية) مع السلطة، أي سلطة، بل كانت الحامل الموضوعي لظاهر الأصولية الإسلامية وأدلجة الدين وتسييس خطابه الذي يقوم على نفي الآخر وإقصاء وجوده وفرض هوية قسرية على «الأمة» من خلال «الجماعة» وبواسطة «أستاذية العالم".

فالمتخيل السياسي والتنظيمي لجماعة الإخوان كان يعوزه جملة مصادر للحصول على شرعية يفتقد عناصرها. فالجماعة لم تتمكن من تدشين رؤية أو مقاربة نظرية تجاه الدولة الحديثة ثم تعيين موقع الدين داخل مؤسساتها وأجهزتها. كما أنّها أخفقت في صناعة بدائل سياسية للحكم. ومن ثم، ارتكز نمط الحكم الديني السائد على ما يمكن توصيفه بتكريس سلطة الفقهاء ومحاولات التوفيق بين ثلاثة مفاهيم معاصرة «الوطن» و«الدولة الحديثة»، و«الأمة".

فالهوية الإسلامية، التي اعتبرت مرجعية سياسية للحكم ضمن التصورات السائدة بالمجال العام في ظل سياق تاريخي معقد وملتبس، سواء بداية من فترة جمال الدين الأفغاني أو حسن البنا، قامت على فكرة حماية القوى المجتمعية من الاغتراب تحت وطأة الاستعمار، من جهة، والأفكار الحداثية العلمانية «المستوردة»، من جهة أخرى. ومن هنا، وثقت جدالات عديدة الصراع المحتدم بين الرواية الوطنية للتاريخ والإسلامية.

مشكلة هذا النمط من الروايات أنّها تختزل تاريخاً معقداً ومتعدد القوى في قصة تدور حول بطل رئيسي، هو الشعب/ الأمة المصرية (وملحقها العربي)، أو الأمة المسلمة. تتابع الروايات البطل المقصود؛ فتتحدث عن انحلاله وضعف همته، أو بعثه من جديد، أو كفاحه ضد الأعداء، وتروي مجموعة انتصاراته ونكساته، على طريقة ملحمة «أبو زيد الهلالي» أو غيرها من الملاحم الشعبية. وكما في كل ملحمة، يظل البطل في كل الحالات هو هو.. صحيح أنّه ينحرف أحياناً عن هويته- أي عن طبيعته أو أصله- لكنه حين يسمع نداء الهوية يُلبّي، ويخوض المعارك من أجلها. بطبيعة الحال يتماهى قارئ هذه الروايات مع البطل (أو يلفظه ويرفض الاعتراف به إذا لم يكن يتفق مع إيديولوجيته)، ويتابعه بالحماس والشغف والقلق في منعرجات التاريخ.[1]

ويؤشر البناء الهوياتي للشخصية المؤدلجة داخل جماعة الإخوان المسلمين، والتي تحدق في ذاتها بدرجة قصوى من الاستعلاء تجاه الآخر وكذا رفض قبوله أو الاعتراف به والشعور الدائم بالتهديد والخصومة معه، إلى غلبة الخطاب الأخلاقي والتبشير الديني الذي تحول إلى أداة نضال وكفاح عوضاً عن إيجاد أي وسيلة سياسية عملية أو نظرية. مع الأخذ في الاعتبار أنّ مقولات «أسلمة» المجتمع و»إعادة الإسلام للتاريخ» كانت تملء الفراغات والفجوات التي شكلها غياب أي برنامج سياسي أو مفهوم نظري للدولة لدى الإخوان. وقد ظل الإخفاق التاريخي للإخوان يكشف عن عجزهم المرير في تحديد نطاقات ما ديني وأخلاقي وشخصي وما هو سياسي. وبالمحصلة وجدت الجماعة ذاتها داخل نطاقات مغلقة في ظل الضغوطات أو بالأحرى إكراهات المظلومية، والتي بعثت بتصورات راديكالية منها «العصبة المؤمنة".

ومن الناحية الإجرائية، عانى أفراد الجماعة من الاندماج مع المجتمع في ظل تأبيد واقع ما ضوي بعينه. كما أخفق التنظيم في كل محاولاته للسيطرة على الدولة الحديثه بهياكلها وأجهزتها ومؤسساتها ثم «أسلمتها» على نحو تلقائي، كما هو الحال مع الجمهورية الإسلامية في إيران بوصول «آيات الله» للحكم عام 1979. الأمر الذي جرى مع محاولاتهم المحمومة لتعميم رؤيتهم الأيدولوجية باعتبارها مرجعية سياسية ونظرية للحكم، وفرضها للهيمنة على المجال العام. وتكاد جماعة الإخوان عبر تاريخها لم تفعل أقصى من الشحن والتعبئة الدينية كخيار استراتيجي (ولادة المظلومية)، ثم التفاوض من خلالهما لإعادة التموضع سياسياً ومجتمعياً واستعادة تنظيمها. فجماعات الإسلام السياسي التي تشكلت في ظل الحداثة وتشكل الدولة، تعد «وليدة العالم الحديث سواء على الصعيد النظري أو الاجتماعي.. واستعاروا نطاقهم المفاهيمي من أقرانهم الماركسيين الملتزمين وأفعموها بمصطلحات قرآنية"[2]. ومن ثم، ظلت هذه القوى، كحركة احتجاج اجتماعية، تعتبر في امتلاك السلطة من الناحية التقنية ضرورة وهدف لاستعادة المجتمع المسلم.

### القطبية والتأسيس الثاني

كما أن الاستعلاء الديني، التقليدي والمتكرر، لدى الإخوان، فقد مصداقيته وتآكلت مصادر شرعيته المجتمعية. حيث إن القاعدة الاجتماعية للإسلام السياسي، التي يصنفها المفكر الفرنسي جيل كيبل في كتابه: «جهاد.. انتشار وانحسار الإسلام السياسي» في «الطلبة، صغار الموظفين، صغار العاملين بالقطاع الخاص، حديثو التمدن»، تلاشت صلاتها العضوية مع التركيبة الجاهزة والمتخيلة لبناء المجتمع المسلم النقي، وفقاً للدعاية السياسية والأيدولوجية للإخوان. وبخاصة مع التحولات التي جرت عام 2013.

إذاً، يمكن القول إنّ جماعة الإخوان عمدت إلى إعادة إنتاج مفهوم المظلومية وتضخيم تاريخ المحنة، بما يتجاوز دوره الوظيفي وتحويله لسردية مؤسسة تحمل كافة المضامين الأيدولوجية والتي تتعين داخلها آليات اشتغال عمل التنظيم من خلال الأنساق الرمزية المختلفة. وتكاد لا تختلف هذه الطبيعة عما أسس إليه حسن البنا داخل «الجماعة الربانية» وأعضائها الذين يمثلون النسخة الصحيحة للإسلام. ففي كتابه «الدعوة والداعية»، وكذا كتاب «مجوعة رسائل» والذي يضم 25 رسالة، يماثل دائما المرشد المؤسس بين تاريخ تنظيمه ومآلاته وبين الدعوة الإسلامية ببدايتها والنبي محمد.

وعليه، فإنّ المظلومية التي لمّح لها البنا في ال»رسائل" (25 رسالة) توضح أنّ الصدام مع الأنظمة السياسية أمراً محتوماً، فضلاً عن الخصومة التامة. فيقول البنا في رسالته: "بين الأمس واليوم": "أحب أن أصارحكم أنّ دعوتكم لا زالت مجهولة عند كثير من الناس، ويوم يعرفونها ويدركون مراميها ستلقى منهم خصومة شديدة وعداوة قاسية". وعرج البنا في الرسائل ذاتها على حتمية المحنة في تجربة الدعوة وفق ما جاء في رسالة "التعاليم"، التي تحمل إنذاراً بالعنف الموجه ضد المجتمع الذي يقف ضدهم فيقول: "الإخوان المسلمون سيستخدمون القوة العملية، حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون أنّهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة، وهم حين يستخدمون هذه القوة سيكونون شرفاء صرحاء، وسينذرون أولًا، وينتظرون بعد ذلك، ثم يقدمون في كرامة وعزة، ويحتملون كل نتائج موقفهم هذا بكل رضاء وارتياح». غير أنّ البنا يعاود حديثه فيقول مخاطباً الإخوان: «وستدخلون بذلك ولا شك في دور التجربة والامتحان، فتسجنون وتعتقلون، وتنقلون وتشردون، وتصادر مصالحكم وتعطل أعمالكم وتفتش بيوتكم، وقد يطول بكم مدي هذا الامتحان : {أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ}. ولكن الله وعدكم من بعد ذلك كله نصرة المجاهدين ومثوبة العاملين المحسنين.. فهل أنتم مصرون على أن تكونوا أنصار الله؟». كما يقول في رسالته «بين الأمس واليوم»، وهي من أوائل رسائله في بدايات دعوته: «وإن قيل لكم أنتم دعاة ثورة، فقولوا نحن دعاة حق وسلام، نعتقده ونعتز به، فإن ثرتم علينا ووقفتم في طريق دعوتنا، فقد أذن الله أن ندفع عن أنفسنا، وكنتم الثائرين الظالمين".[3]

اللحظة التي جاءت في أعقاب البنا قد فرضت أعباء تنظيمية قصوى، ممثلة في جملة اعتبارات، منها الفراغ الأيدولوجي الذي تسبب فيه ندرة ما تركه المرسس

يتبع...

# بيانا الحكومة المؤقتة والائتلاف يوحيان بعدم التعاون مع المؤسسة الدولية المعنية بالمفقودين

رياض علي

بتاريخ 29 حزيران 2023، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤسسة هي الأولى من نوعها، خلال سنوات الصراع المستمر في سوريا منذ أكثر من عقد من الزمن، وقد صوت لصالح إنشاء هذه المؤسسة 83 دولة مقابل رفض 11 دولة وامتناع 62 عن التصويت، وتهدف إلى الكشف عن مصير وأماكن وجود جميع المفقودين والمختفين قسرياً في سوريا وتقديم الدعم الكافي للضحايا والناجين.

ومع أن إنشاء هذه المؤسسة يمنح بعض الأمل لعائلات المفقودين والمختفين قسراً خلال الصراع، ومن قبل مختلف أطرافه، وعلى رأسهم النظام السوري الذي استخدم الاختفاء القسري كسلاح لترهيب معارضيه، ووسيلة لابتزاز أهالي الضحايا واستجرار الأموال منهم، إلا أنه وبنفس الوقت، فإن امتناع هذه العدد الكبير من الدول عن التصويت لصالح القرار، خيَّبَ آمال الكثير من المدافعين عن حقوق الانسان، وأعطى إشارة تدعو للتفكير ملياً والبحث عن الأسباب التي تدعو إلى عدم مناصرة هذا العدد الكبير من الدول «المتحضرة» لإحداث مؤسسة هدفها فقط الكشف عن مصير المختفين قسرياً، وطمأنة أهاليهم وأحبابهم بالنسبة للأحياء، وتسليم جثث المتوفين لأهاليهم، أو إرشادهم لأماكن دفنهم.

ومع أنه من المتوقع أن يكون النظام السوري ومؤيدوه من أشد المعارضين لإحداث هذه المؤسسة، كونه من أكثر الأطراف المتورطة بهذه الجريمة البشعة «الاختفاء القسري»، إلا أنه من غير المقبول أن تأتي مؤسسات تزعم معارضتها لنظام الأسد، كالحكومة المؤقتة والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ببيانات تهدف إلى تحجيم دور هذه المؤسسة، وإعطاء صورة مشوهة عنها، وهي إيهام الآخرين بأن نطاق عمل هذه المؤسسة ينحصر فقط بالكشف عن مصير المختفين في سجون ومراكز الاعتقال التابعة للنظام السوري والميليشيات التابعة أو المؤيدة له، ونرى أن هذا الموقف لا يقلّ خطورة عن موقف النظام السوري، فالتركيز فقط على كشف مصير المفقودين والمختفين من قبل ميليشيات الأسد، وإهمال مصير باقي المفقودين والمختفين على أيدي سلطات الأمر الواقع والميليشيات التابعة لها، وفي مختلف المناطق السورية، يؤكد على أن هدف الحكومة المؤقتة والائتلاف ليس معرفة مصير المفقودين، وإنهاء معاناتهم ومعاناة أهاليهم، وإنما هو فقط استثمار هذا الأمر سياسياً، وتسجيل نقطة على النظام السوري لا أكثر، ومحاولة يائسة لتبرئة ساحتها من أعمال الخطف والإخفاء القسري التي تقوم بها فصائل الجيش الوطني التابعة للمؤسستين المذكورتين، في المناطق الخاضعة لسيطرتها والتستر على الجريمة أو محاولة إخفائها هي جريمة بحد ذاتها.

فالحكومة المؤقتة تجاهلت مصير المفقودين لدى فصائلها العسكرية كالحمزات والعمشات والسلطان مراد وغيرهم، وركزت فقط على أولئك المعتقلين والمفقودين من قبل نظام الأسد، حيث ذكرت في بيانها رقم 29 الصادر في اليوم التالي لإنشاء المؤسسة الدولية: «إننا في الحكومة المؤقتة نرحب بإنشاء هذه المؤسسة الدولية، ونعتبر أنها خطوة هامة في إلزام النظام المجرم بالكشف عن مصير المختفين قسرياً والعمل الجاد على إطلاق سراحهم ووقف عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري»، كما أن الائتلاف الوطني السوري أكد في بيانه الصحفي «بعد تثمين القرار عالياً» على «تعاونه ودعمه الكامل لأي جهد يصب في إطلاق سراح المعتقلين السوريين والمختفين قسراً في سجون نظام الأسد»، كما حضَّ على ضرورة «أن تكون هناك آلية رادعة تلزم نظام الأسد بالتعاون مع المؤسسة المعنية بالمفقودين».

إذاً، وكما قلنا أعلاه، فإن الحكومة المؤقتة والائتلاف تجاهلتا عمداً الإشارة إلى حالات الاختفاء القسري المنسوبة إلى الفصائل والميليشيات التابعة للمؤسستين المذكورتين، مع أنه وفي أكثر من مناسبة أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا، على تورّط فصائل الجيش الوطني السوري المدعومة من تركيا في ارتكاب الكثير من الانتهاكات، ومنها الاحتجاز التعسفي والاخفاء القسري، وقد يكون من المفيد هنا التذكير بحادثة الإخفاء القسري لعشر نساء كرديات على الأقل في أحد مراكز الاعتقال التابعة لفرقة الحمزات، التابعة للجيش الوطني السوري، واللواتي تم الكشف عن مكان اعتقالهن بمحض الصدفة، حين قام أشخاص غاضبون باقتحام مقر الفصيل المذكور في مدينة عفرين بتاريخ 28 أيار 2020، على خلفية اعتداء نفذه عدد من عناصر الفصيل على أحد المحال التجارية، وهو ما تسبب بمقتل وجرح ما لا يقل عن خمسة مدنيين، ليتم العثور على المعتقلات مع طفل رضيع كانت إحداهن قد أنجبته خلال فترة اعتقالها، وبعدها تم تسليم المعتقلات المذكورات إلى الشرطة العسكرية التابعة أيضاً للجيش الوطني، وبعد فترة قام الأخير بتسليمهن مجدداً إلى فرقة الحمزات.

والمحاولات اليائسة لمؤسستي الائتلاف والحكومة المؤقتة في تحريف الحقائق ولفت الأنظار إلى أن اهتمام المؤسسة ينصب فقط على أولئك المختفين قسرياً من قبل النظام السوري، تتناقض تماماً مع ما ورد في قرار إحداث المؤسسة، موضوع هذه الأسطر، لأن القرار نصَّ على ضرورة «الكشف عن مصيرين المفقودين في سوريا»، أي سوريا بكامل جغرافيتها وليست فقط تلك المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، إلا إذا كانت الحكومة المؤقتة والائتلاف تعتبران المناطق الخاضعة للجيش الوطني السوري المدعوم من الاحتلال التركي، ليست سوريا؟ كما دعا القرار «جميع الدول وكذلك جميع أطراف النزاع السوري إلى التعاون الكلي مع المؤسسة»، ولا يمكن لعاقل أن يدعي بأن النظام السوري هو المستهدف الوحيد بهذا القرار، ويستثني فصائل الجيش الوطني من بين تلك الأطراف، وإذا كان الأمر كذلك لما أتت كلمة أطراف النزاع بصيغة الجمع.

قصارى القول، إن المؤسسة المُحدَثة من قبل الأمم المتحدة، ستعمل بهدف الكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسرياً في سوريا ككل، ومن قبل جميع أطراف النزاع وسلطات الأمر الواقع والميليشيات التابعة لها، بما فيها فصائل الجيش الوطني السوري، وعلى الحكومة المؤقتة والائتلاف توجيه تلك الفصائل، بالتعاون الجدي مع المؤسسة والكشف عن مصير المفقودين وبيان أماكن الاعتقال السرية التابعة لها، ولا سيما أن هذا الأمر قد تم التأكيد عليه من قبل لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وفي أكثر من تقرير، والتوقف عن التستر على الجرائم التي ترتكبها تلك الفصائل، كما فعلت سابقاً، عندما انتقدت التقرير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة خلال شهر أيلول لعام 2020، والذي أكد على ارتكاب فصائل الجيش الوطني السوري لانتهاكات وجرائم بحق سكان وأهالي المنطقة، حيث اعتبرت الحكومة المؤقتة هذا التقرير «متحيزاً ويتضمن افتراءات وأكاذيب سياسية مصاغة بلغة تحمل عداءً كبيراً للثورة السورية»، وعلى المؤسسات التي تدّعي تمثيل الثورة السورية الظهور بمظهر المدافع عن السوريين المظلومين، وعلى رأسهم المغيبين قسريا، بمختلف مشاربهم وانتماءاتهم، وليس فقط أولئك المغيبين من قبل النظام السوري وأزلامه.

والسؤال الذي ينتظر الإجابة في الأيام القادمة، وعندما تباشر المؤسسة عملها، هل ستتعاون الحكومة المؤقتة والائتلاف معها في الكشف عن مصير المفقودين لدى الفصائل التابعة لهما، أم أنهما ستعتبران هذه المؤسسة أيضاً «متحيزة ولا ضرورة للتعاون معها» خاصة إن صدر عنها ما يشير الى تورط تلك الفصائل في عمليات الخطف والاختفاء القسري؟ لننتظر ونرى.

# تحالفات الانتهازيين.. نزوات بلا صداقة

د. محمد الموسوي

من الاحتجاجات الأخيرة في إسرائيل

«سَلَامٌ عَلَى الدُّنْيَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا صَدِيقٌ صَدُوقٌ صَادِقُ الوَعْدِ مُنْصِفًا»، كلمات عبرت عن صفة الانتهازية للإمام الشافعي. فمن نهز، لانتهز الفرص واغتنمها، منافيًة للفعل الإيجابي، فأصحابها منتهزون بتحقيق مأربهم على حساب الآخرين ولو كانت مصلحة عامة، يتسلقون أشلاء الآخرين والركوب على أكتافهم ليصلوا إلى مبتغاهم، كسلم يصعدونه، مُتنقلين من شخص إلى شخص، فهُم انتهازيون يجيدون فن المداهنة والتملق والمدح، يحملون في حقائبهم الكراهية والغل، وأينما يكونوا كانت شياطينهم حاضرة، بلا قيم ولا مبادئ أخلاقية تحكمهم.

وإذا بحثت عن معنى الكلمة في القواميس الأصيلة لا محركات البحث المتناقضة وما بها من نحل وعيوب، ستجد أن الكلمة مرتبطة بعالم السياسة دون غيرها، وما أكثر الانتهازيين ممن يبتدعون في رسم الخطط في زمننا هذا، وحالما يسرقون أحلامهم الواهنة، يُطلقون ساقهم للريح ولا يتبقى منهم شيئا إلا الذكرى السيئة والشعور بالحسرة والخزي بعارهم ودونيتهم وبعض من الشعور بالغباء.. هكذا كان سُعار الإخوان ورقص الانتهازيين.. (التنظيم الدولي للإخوان المسلمين)، حتى لفظتهم الأرض ومن عليها منذ أن أرادوا بمصر سوءاً، ولم يجدوا دولة ترعاهم إلا وطردتهم بعد أن عاثوا فيها فساداً، ليعودوا عندما سقطت طبقة السياسة في اختبارات القيم إلى أغطية النساء، يختبئون تحت سوادها، لكن الانتهازية في كل مكان ودرب حتى في السياسة مثل الميكافيلية، صارت صفة ملازمة لطرائقها ومُعاملاتها ومناوراتها، كأصحاب الأقنعة تتعدد وتتلون وجوههم، حتى تظن نفسك المحظوظ في العالم معهم دون أن تدري أنك تستنزف كل طاقاتك لشخص انتهازي.

وما احتجاج الإسرائيليين المحتلين على مشروع إصلاح قضائي تدعمه الحكومة بتأليف بنيامين نتنياهو من اليهود الأرثوذكس المتطرفين والأحزاب اليمينية المتشددة، إلا دليل على انتهازية تعصبية من قبل قادتهم وممارساتهم المعلنة ليس على العرب فقط بل وعليهم أيضاً، ليروا أنه يهدف إلى «القضاء على ديمقراطيتهم، وبالتالي انقسام البلاد، ولا ينسى العالم عندما وضع بوتين القيصر الروسي أردوغان ومعاونيه دقائق ممل في قاعة الامبراطورة كاترين قاهرة العثمانيين بالكرملين منذ سنوات.. ووقوف وزراء أنقرة كالتلاميذ أمام بوتين يثير سخرية العالم، لتتضح الانتهازية بين الكرملين وأنقرة، خاصة في سوريا وليبيا، حيث يدعم البلدان أطرافا متنافسة، وبعد الانتخابات التركية وفوز أردوغان أعاد على حليفه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الفعلة تمهيداً لانتهاء ما يعرف بـ«تحالف الانتهازيين» الذي استمر لسنوات، ويعود الشرخ بين الطرفين بتسليم أردوغان قادة كتيبة آزوف الأسرى المحتجزين في تركيا إلى زيلينسكي الأوكراني، بالإضافة إلى حديث أردوغان عن إمكانية انضمام أوكرانيا إلى الناتو، لتعتبر روسيا أن أنقرة انتهكت الاتفاقات بذلك حسب بنود الاتفاقات بين موسكو وأنقرة، أنه من المفترض أن يبقى قادة آزوف في تركيا حتى نهاية الصراع، بل ووقع أردوغان وزيلينسكي اتفاقات لتعزيز التعاون بين البلدين، بما يشمل الصناعات العسكرية، حينها قال زيلينسكي: «إننا عائدون إلى الوطن من تركيا وسنعيد أبطالنا إلى الديار».

وأخيراً: الانتهازي لديه قدرة فائقة على تمييز الأكتاف ونوعياتها، يمتلك مهارة الاستعراضات والتنقل بين المتناقضات بأقوى أسلحته، ليجد في أجوائنا الراهنة فردوسه المنشود، لكن المؤمنَ «كيس فطن»، يعرف من هو البهلوان هذا المتحول في الحياة العامة إلى سلوك بشري، (مُضلل، متملق، وصوليّ، محتال، مخادع، فاسد، ذا مصالح وفتن). منهم مجرد «كومبارس» ومنهم من بات سمسارًا فاحذروهم، هم أعداء للعروبة وشعوبها، فاحذروهم في السياسة ودروبها، بل وفي كل ركن من أعمالنا.

# الجذور الفلسفية للأنظمة الاجتماعية

إبراهيم أبو عواد

الأنظمةُ الاجتماعيةُ المُرتبطةُ بتاريخ الأفكارِ قائمةٌ على دَلالاتِ اللغةِ تَوَاصُلِيًّا وثقافيًّا ورمزيًّا، وهذا يَعْني أنَّ اللغةَ تُمثِّل شَرعيةَ الجَوهرِ الوُجودي للمُجتمع، وتُجسِّد مَشروعيةَ الفِعْلِ الاجتماعي الذي يَرتكِز على المعايير الأخلاقية في تفاصيل الحياة اليومية، مِمَّا يُساهِم في تَكوينِ مَنهج تحليلي للرابطة المصيرية بين الوَعْي بالماضي وإدراكِ الحاضر، ومُساعدةِ الفرد على أن يَكُون نَفْسَه بعيدًا عَن مَتاهةِ الأقنعةِ وشَظَايا الأزمنةِ.

وإذا كانَ طريقُ الفردِ نَحْوَ تحقيق نَفْسِه يَمُرُّ عَبْرَ استعادةِ أحلامه المَقموعة، فَإنَّ طريقَ المُجتمع نَحْوَ الاندماج الثقافي يَمُرُّ عَبْرَ تفجير طاقة اللغة. وهذان الطريقان يَحْمِيَان الفِكْرَ الإنساني من التناقضات الحياتية الناتجة عن أنماط الاستهلاك المادي، ويُؤَدِّيَان إلى تَشييد مَصادر المعرفة على قواعد البناء الاجتماعي، بِحَيث تُصبح المعرفةُ سُلطةً حاكمةً على البُنى الوظيفية في مراحل التاريخ، التي يَتِمُّ تحليلُها وَفْقَ الرَّمزيةِ اللغوية، والدِّينَامِيَّةِ النَّقْدِيَّةِ، والعَقلانيةِ المُنفتحة، وهذا يَدفَع باتِّجاه إعادة صِياغة العلاقات الاجتماعية، كَي تُصبح مُنْسَجِمَةً مع فَلسفةِ تَحرير الفَرد مِن الخَوْف، ومُتَوَائِمَةً مع شخصية الفرد الإنسانية، بِوَصْفِهَا شَبَكَةً مَعرفيةً لِتَوليدِ التاريخ بشكل مُستمر، وكُلُّ ولادةٍ جَديدةٍ للتاريخ على الصَّعِيدَيْن اللغوي والشُّعُوري، تُمثِّل هُوِيَّةً جَديدةً للفِعْلِ الاجتماعي، باعتباره بَصْمَةً وُجوديةً في إفرازاتِ الواقعِ المُعَاشِ، ولَيْسَ أداةً للهَيمنةِ على كَينونةِ الوَعْي الحُرَّةِ، وبيئةِ التفكيرِ الحَيَّةِ.

الجُذورُ الفلسفيةُ للأنظمةِ الاجتماعيةِ مُتَدَاخِلَةٌ مع الفِكْرِ الإنساني، لَيْسَ بِوَصْفِه إفرازًا ميكانيكيًّا للأحداثِ اليَوميةِ والوقائعِ التاريخيةِ، بَلْ بِوَصْفِه قُوَّةً دافعةً للعقلِ الجَمْعِي القادر على تَحويلِ سُلطةِ المعرفة إلى صِناعةٍ للواقع، الذي تكتشِف فيه الرَّمزيةُ اللغويةُ آثارَ التفاعلاتِ الثقافيةِ بَيْنَ تاريخِ الأفكارِ وجُغرافيا الحُلْمِ الإنساني مِن جِهَة، وبَين جَسَدِ المَعنى الوُجودي وتَجسيدِ هُوِيَّةِ المُجتمع مِن جِهَةٍ أُخْرَى. وإذا تَغَلْغَلَت الرَّمزيةُ اللغويةُ في البِنَاءِ الاجتماعي، واندمجتْ مع الشُّعُورِ والإدراكِ، فإنَّها سَتُؤَسِّس مَنَاهِجَ نَقْدِيَّةً قادرةً على تَحويل التجارب الشخصية إلى اكتشافٍ دائمٍ لِمَاهِيَّةِ الفردِ كَذَاتٍ إبداعية في الظواهر الثقافية، وكَوُجُودٍ مُتَحَرِّر مِن الانقطاعاتِ التاريخية الناتجة عن المصالح الشخصيةِ وسِيَاسةِ الأمْرِ الواقع. وإذا كانَ التَّحَرُّرُ بُؤْرَةً مَركزيةً للإبداعِ في الذاكرة الجَمْعِيَّة والمَصيرِ المُشْتَرَكِ للأفراد، فإنَّ الإبداعَ إعادةُ تَكوينٍ لِمَنظومةِ التَّحَرُّرِ مِن مَنظور العقلِ الجَمْعِي ومَنْطِقِ اللغةِ. وهذا التشابكُ يُوضِّح الدَّوْرَ الوظيفي للفردِ والمُجتمعِ في بُنيةِ التاريخ العميقة، لَيْسَ باعتباره مَاضِيًا لا يَمْضِي فَحَسْب، بَلْ -أيضًا- باعتباره كَينونةً مُتَشَظِّيَةً لا تَنتهي، وصِرَاعًا مُستمرًا على تأويلِ اللغةِ والواقعِ.

جَوهرُ الأنظمةِ الاجتماعية يَستمد أهميته مِن قُدرته على التمييزِ بَين المَعرفةِ والمَصلحةِ، وتَوظيفِهما ضِمْن مَسَارَاتِ العقلِ الجَمْعِي المُتَحَكِّمِ بالتَّنَوُّعِ الثقافي، والمُسيطِر على تأثيراتِ الفِعْلِ الاجتماعي، والمُهيمِن على آليَّاتِ التأويلِ اللغوي داخل هُوِيَّةِ المُجتمع. والعقلُ الجَمْعِي لَيْسَ انعكاسًا آليًّا لِسُلطةِ المَعرفة، وإنَّما هو إعادةُ إنتاجٍ لهذه السُّلطةِ بَين تأثيراتِ الفِكْر الإنساني وتفاصيلِ الحياة اليومية، مِن أجل بناءِ مراحل العملية الإبداعية على اللغةِ والذاكرة، باعتبارهما تحليلًا مُزْدَوَجًا لِصُورةِ المُجتمع وانعكاسِه في الأفرادِ. وإذا كانَ تاريخُ الأفكارِ تحقيقًا لِوُجودِ الفردِ نفسيًّا وسُلوكيًّا، فَإنَّ العقلَ الجَمْعِي تَحقيقٌ للواقعِ المُعَاشِ مَعْنًى ومَبْنًى. ويَنْبَغي عَدَمُ وَضْعِ حَدٍّ فلسفي فاصل بَين وُجودِ الفرد والواقعِ المُعَاش، فَكِلاهُمَا يَنتميان إلى وَعْيٍ مُشْتَرَكٍ بالزَّمَنِ وإرادةِ المَعرفة، ويَكشِفان كيفيةَ انبعاثِ الرَّمزية اللغوية في الفِكْر الإنساني، مِمَّا يُؤَدِّي إلى تَكوينِ فَهْمٍ لِتَعقيداتِ الحاضرِ ضِمْن مَركزيةِ الوَعْي بالماضي، وتفكيكِ أنساق المَاضِي ضِمْن مَرجعية إدراك الحَاضِر.

# الشعب الإيراني والمؤامرات المحيطة به (الجزء الثالث)

د. سامي خاطر

تزامناً مع مرحلة التصعيد التي يتبعها النظام الإيراني في مواجهة الاحتجاجات الشبابية في الداخل، ركز النظام على التصعيد تجاه الخارج وتوجيه رسائل تنذر بالانتقام مِمّن اتهمهم بدعم حركة الاحتجاج داخل إيران، وأما رسالته الأساسية التي يحاول التذكير بها على الدوام تبريراً لقمعه المفرط للثوار العزل على أرضية الشارع فتتمثل في الهجمات الصاروخية الكثيفة والمباشرة المُطلقة من الأراضي الإيرانية مستهدفة الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة داخل الأراضي العراقية في إقليم كردستان العراق؛ ليقول من خلال رسالته هذه بأن هذه الانتفاضة هي نشاط لانفصاليين وإنه يستهدف بصواريخه التي تنتهك بطبيعة الحال سيادة دولة أخرى يستهدف القوى الانفصالية التي تأجج هذه الانتفاضة وما ذلك إلا هروب منه للأمام من ضغوط الانتفاضة ومن عجزه الذي يدفعه إلى اللجوء إلى نزعته الوحشية الانتقامية من خلال تصعيد عمليات القمع الدامية وأحكام القتل الحكومي والاعتقالات التعسفية التي لا تفرق بين بالغ وقاصر وطفل ومسن.

وكل ذلك قد بَرره النظام أمام المجتمع الدولي الحر بتعبير نشاط انفصالي يقف خلفه انفصاليين يتم رجمهم بالصواريخ من حين لآخر تذكيراً للمجتمع الدولي كي لا يمارس ضغوطاً بالغة عليه ويكتفي ببيانات الإدانة والاستنكار ذرّاً للرماد في العيون، ونسي هذا النظام بقيادته الحمقاء أن الانتفاضة الوطنية الإيرانية كانت على مستوى الدولة بأكملها وشاركت فيها كل مكونات الشعب حتى أهالي مدينة خمين مسقط رأس خميني أنفسهم الذين أحرقوا بيت خميني وهو أكبر دليل على سقوط شرعية النظام حتى في عقر داره، ولم تكن في الانتفاضة أي شعار حول الفكر الانفصالي أو حتى إيماءة مباشرة كانت أو غير بل كانت هناك وحدة واضحة للعالم أجمع في أدبيات الانتفاضة التي رفضت كلا النظامين الدكتاتوريين، نظامي دكتاتورية الشاه ودكتاتورية ولي الفقيه، ونادت بانتشار شعار الموت للولي الفقيه، ولم تشهد إيران في جميع انتفاضاتها هكذا روح تضامنية شعبية وطنية توحدت على الآلام والهدف الرئيس الذي هو إسقاط النظام وإقامة جمهورية ديمقراطية غير نووية تحترم الإنسان بغض النظر عن انتماءاته العرقية أو الدينية أو الفكرية أو المناطقية.

قد يتظاهر النظام الإيراني بأنه نجح عملياً في تطويق الانتفاضة الوطنية عبر آلياته التقليدية ومنها الترويج لنظرية المؤامرة وتحميل المسؤولية للخارج لكنه في الواقع لم ينجح في إطفاء جذوة هذه الاحتجاجات التي ما تزال تشتعل وتتمدد إلى شرائح مختلفة بين المجتمع الإيراني، ولا ننسى أن هذا المجتمع لا يرفع شعارات، خاصة بالحرية والمرأة فحسب؛ بل هناك طبقات وفئات محرومة تئن من الوضع الاقتصادي وتسيطر عليها روح اليأس والكآبة، وأخرى تئنّ من الاضطهاد العرقي وأخرى تئنّ من العنصرية والتمييز، وأخرى ستنهض عليه من قلبه ومن كيانه ويدرك النظام ذلك جيداً، وبالمحصلة لا خيار أمامه سوى الاستمرار في نهجه القمعي الدموي لإخماد الانتفاضة.

## الانهيار الاقتصادي يؤدي إلى تصعيد عسكري

إن سياسة "الضغوط القصوى" التي فرضتها إدارة الرئيس ترامب في حينها بعد انسحابها من الاتفاق النووي الدولي مع إيران في انفجار الانتفاضة الشعبية التي عمت المدن والبلدات الإيرانية، وقد شملت هذه السياسة عقوبات مباشرة وغير مباشرة فرضتها واشنطن على الدول التي تتعامل تجارياً مع إيران، وساهمت عملياً في وقف تصدير النفط الإيراني ومحاصرة نظامها المصرفي وحرمانها من أسواقها الخارجية، وإرغام الدول التي كانت تتعامل معها تجارياً واقتصادياً في السابق على المشاركة في الحصار الأمريكي المفروض على إيران، وقد كانت هذه الاحتجاجات نتيجة مباشرة لعدة عوامل منها الانهيار الاقتصادي وعدم الاكتراث بمعاناة الناس معيشياً، والنهج القمعي وغياب الحريات السياسية، وبسبب سياسة نظامٍ يُرسل شبابه أحياء للقتال في الخارج والعودة بهم موتى في توابيت، نظام لم يستخدم موارد ومقدرات الشعب لتحسين نوعية حياة الشعب الإيراني بل سخرها لخدمة ثقافة الموت التي نشأ ويتواصل عليها النظام.

يُدرك النظام الإيراني ويخشى قوة التيار الاجتماعي الثوري المُنتفض، وقد بذل قصارى جهده كي يمنع قيامَ أيّة تجمعات جماهيرية على مستوى مظاهرات ميدان التحرير في القاهرة أوائل مراحل الربيع العربي عندما تمكّن المتظاهرون من فهم علو قوتهم الاجتماعية واستخدموها في مواجهة حكامهم، حيث استغلّ متظاهرو الربيع العربي كافة الموارد الثقافية المتاحة لديهم، وأبرزها الطقوس الدينية ومواكبَ الجنازات، للحفاظ على زخم الاحتجاجات، وكانت أهمّها صلاة الجمعة، بمواعيدها ومواقعها المحدَّدة، التي ساعدت على انطلاق أكبر التجمّعات والمظاهرات آنذاك، ومع الفارق فقد تعيّن على المنتفضين في إيران أن يلجؤوا إلى مساحاتٍ ثقافية ودينية أخرى، مثل الجنازات أو العزاءات أو الطقوس الدينية في شهرَي محرم ورمضان للتواصل في مسعاهم نحو إسقاط النظام.

وعلى الجانب الآخر، لن يتوانى نظام الملالي عن حظر حتى أكثر التقاليد الثقافية والدينية قُدسية في حال اعتبرها تهديداً له، وقد سبق له أن حظر إقامة الجنازات ومراسم الحداد، وحظرَت السلطات بعض الشعائر الشيعية في بعض الحالات، وليس هذا بالأمر المُستغرب فخميني الأب المؤسس لما أسموه بـ الجمهورية الإسلامية هو من أصدر مرسوماً يمنح "السلطة المطلقة" للولي الفقيه بما يحق له أن يتجاهل أي مبدأ أو قانون بما في ذلك الدستور أو الالتزامات الدينية مثل الصلوات اليومية «لمصلحة السلطة»، ولن يتردد الحاكمون باسم الدين في إيران في منع أي شعائر ثقافية أو دينية، ولن يترددوا في التضحية بأي قيم وممارسات يستمدون منها شرعيتهم ذلك لأنهم يعتبرون أنفسهم الهيئة الشرعية الوحيدة القادرة على تحديد ما هو مقدّس وما هو مدّنس، وما هو صوابٌ وخطأ.

هناك ضرورة لإعادة النظر في بنية المجتمع والسلطة في إيران، فمن غير الطبيعي أن تشهد هذه البلاد ثورتين منجزتين، الأولى عام 1906 المعروفة بالمشروطة، والثانية عام 1979 تلك التي قامت جموع الشعب واعتلاها خميني بدعم غربي، وقد كانت ثورة فبراير 1979 تواصلاً مع ثورة الزعيم الخالد الدكتور محمد مصدق، وما زالت متواصلة ويعيش المجتمع منذ ذلك الوقت في حالة غليان متصاعد بلغ أوجه في هذا العقد الأخير الذي يشهد إرهاصات ثورة جديدة قد تغير وجه التاريخ وتُحدث ما لم في الحسبان نتيجة تآمر النظام وقوى الاسترضاء في الغرب ضد الشعب الإيراني، ومن الرشد هنا الأخذ بعين الإعتبار مصلحة الشعب الإيراني وحالة النضج السياسي لقواه الوطنية التي تراعي في تواجهاتها الجانبين الإقليمي والدولي.

## استشراف حالة الدولة

اعتقد الولي الفقيه أن الأوضاع السياسية آخذة في التدهور وأن نظام يسير بتسارع نحو الهاوية وأن الخلاص السياسي للنظام مما هو فيه إعادة هيكلة السلطة الإيرانية وتنصيب المقربين من تيار الموالاة خاصة من الضالعين في جرائم ضد الشعب فوضع "رئيسي" على سدة الرئاسة، ومحسن إجئي على سدة السلطة القضائية، والحرسي قالبيباف على سدة السلطة التشريعية وهيكل مؤسسات الدولة الأخرى بما يشتهي أملاً في خلاص وبقاء النظام، فالموضوع في واقع الأمر ليس قداسة النظام وإنما الصراع من أجل والخوف من عاقبة السقوط لذا فإن تيار الموالاة الحريص على ذاته ومصالح وامتيازاته العليا هو من يتوجب عليه حماية النظام أي حماية دوام المصالح وارتكاب ما هو مشروع وغير مشروع من أجل ذلك، وتأتي قضية خلافة "خامنئي" في الفترة المقبلة والمطروحة على جدول أعمال السياسة الداخلية ضمن الواجب فعله من المشروع وغير المشروع.

وعلى صعيد المشروع النووي لنظام الملالي هناك حالة الغموض والمفاوضات الشاقة، وما زالت مناورات العودة للاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولية هي الخيار المفضل للطرفين؛ وذلك نظراً لحاجة إيران الاقتصادية الملحة لرفع العقوبات، ومصلحة الولايات المتحدة بتسوية هذا الملف في ظل تفاقم أزمة الطاقة وتجنب تفجر الأوضاع في المنطقة، ومن غير المتوقع أن يؤدي الاتفاق مع الولايات المتحدة إلى تراجع الشراكة الاستراتيجية بين إيران والصين، كما لن يوقف ذلك تنامي العلاقات مع روسيا، وأما إقليميا فلن ينتج عن الاتفاق النووي المحتمل تغيراً جوهرياً في أجندة الملالي بالمنطقة.

يواجه النظام واقعاً اقتصادياً صعباً لكن ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة منسوب صادراتها النفطية يُسهم في تحسين وضعه الداخلي على مستوى زمر ومؤسساته القمعية وليس المؤسسات الأخرى التي تقدم الخدمات للشعب سواء على مستوى الصحة أو التعليم ومؤسسات الرعاية الاجتماعية أو التنمية أو دعم السلع الغذائية الرئيسة، وسيسهم كذلك في تحسين وضعيته التفاوضية، ففي حال التوصل لاتفاق نووي سيحقق النظام الإيراني مكاسب تبقي نظامه وتعينه على مواصلة قمع الشعب وستتعافى مؤسساته القمعية وميليشياته العاملة بالوكالة.

## الوضع الاقتصادي

تتمتع إيران باقتصاد أكثر تنوعاً من معظم منتجي النفط الإقليميين الآخرين، لكنها تعتمد على النفط والغاز في جزء كبير من إيراداتها المالية إلا أن طبيعة بيئة الأعمال المعقدة والمخاطر المتعلقة بالعقوبات الأمريكية والقطاع المصرفي الضعيف وتقلب النظ والقوانين كلها عوامل تحول دون دخول المستثمرين الأجانب بقوة للعمل في ظل وجود النظام الإيراني. ووفق تقديرات غربية، فإن الاقتصاد الإيراني سيعاني خلال الفترة المقبلة ما لم يتم رفع العقوبات، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم وضيق التمويل العام وارتفاع معدلات البطالة وتقييد الوصول إلى العملات الأجنبية بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المحدود.

## الوضع الاجتماعي

معاناة المجتمع الإيراني في ظل النظام الحاكم منذ قفزه على السلطة متعددة وبسبب تقادمها لم تتهالك تلك المعاناة بل تهالك الشعب نفسه بعد ترسخ تلك المعاناة وتحولها إلى كيان يتعاظم ولا يتراجع، خاصة في ظل عيش أفراد السلطة على أزمات المجتمع وذلك جزء من طبيعة المالي كنظام يتعاظم على الأزمات لكن أوضاع الشعب آخذة في التدهور بدءاً من تفشي الفقر وصولاً إلى انهيار نظام الطبقات الاجتماعية حيث ظهرت طبقات جديدة في المجتمع وغابت أخرى فالطبقة الوسطى قد غادرت موقعها وانحدرت سريعا نحو الفقر، أما الطبقة الفقيرة فلم تستطع التعايش مع الفقر فذهبت مكرهة إلى ما تحت خط الفقر، أما باقي الطبقات فهناك من هو ميسور الحال في موقع الطبقة الوسطى سابقاً، وهناك الأغنياء وهناك الأثرياء وهناك واجهات اقتصادية لأصحاب الثراء المفضوح من أرباب السلطة الذين يخشون من افتضاح أمرهم.

وعلى صعيد آخر، فقد أدى سوء وفساد الإدارة وتحويل مجاري مياه الأنهار إلى مشاريع تابعة للحرس وأخرى تسليحية إلى جفاف تلك الأنهار بحيث أصبحت ممرات للراجلة والسيارات وقامت على أرضيتها في أصفهان والأهواز وقد أدى ذلك إلى تدهور كبير في أوضاع الناس المعيشية وهلاك محاصيلهم ونفوق ماشيتهم هذا بالإضافة إلى محاصرة الناس في أعمالها وأرزاقها ونتيجة لذلك اندلعت احتجاجات ومظاهرات عارمة في محافظتي خوزستان وأصفهان وتوسعت هذه الاحتجاجات وتمددت إلى مناطق أخرى وقد أظهرت تضامناً شعبياً كبيراً في جميع أنحاء إيران.

أدى إنعدام النمو الاقتصادي، والضغوط التضخمية الكبيرة، وضعف الأجور، وزيادة البطالة، وتفشي المخدرات، وتفشي الفساد الإجتماعي بسبب الفقر الشديد والعوز المُرهق، وفساد السلطة وتوجيه الموارد نحو التسليح ودعم الميليشيات إلى تعاظم الشعور بخيبة الأمل وعدم الثقة بالنظام السياسي في الأوساط الشعبية الإيرانية ومؤشر قوي لدى الشعب على تآمر النظام وحاشيته على الشعب والدولة.

# بأذرعٍ إيرانيّة.. سوريا بين التقسيم والفشل

عبد الرزاق الزرزور

لم يكن الشعب السوري ومنذ انطلاق الشرارة الأولى لثورته المجيدة عام 2011، في غفلة عن الدور الإيراني وأذرعه التي بدأت تمتد لوأد الثورة ومناصرة نظام عائلة الأسد الاستبدادي ومنعه من السقوط.

بدأت المساعدة الإيرانية بالمستشارين الأمنيين لتقديم الخبرات الأمنية الإيرانية بالتعامل القمعي مع تحركات الشعب الطامح للحرية بالعنف وإغلاق جميع الأبواب التي تعطي إشارات للجماهير بضعف القبضة الحديدية للسلطة.

ولما فشلت جهود نظام الملالي وهزيمة النظام أمام جحافل الثوار بات حتماً على الملالي تحريك ذراعهم الارهابي (داعش) الذي سيطر على شمال وغرب العراق وأعطاهم الأذن بدخول الأراضي السورية أواسط العام 2014 عبر البوابة العراقية والاستيلاء على المناطق التي سلبتها المعارضة من مخالب النظام بتمهيد عسكري بري وجوي من قبل قوات النظام السوري.

وبالفعل تمكن النظام الإرهابي من السيطرة على شرق ووسط سوريا، بدءاً من الحدود العراقية السورية، والاستيلاء على محافظتي دير الزور والرقة والوصول إلى شمال شرق محافظة حلب وجزءاً من البادية السورية حتى مدينة تدمر.

لكن الدور الأخطر الذي لعبه التنظيم الإرهابي وأسياده الملالي حينما وصلت طلائعه إلى القلمون قرب الحدود اللبنانية، هنا جاء دور حزب الله القذر ليجد ذريعة لتدخله في سوريا بحجة طرد التنظيم وإبعاد خطره عن لبنان، وكان له ما أراد باستسلام صوري لعناصر داعش ونقلهم بحافلات سورية وحماية من الحزب إلى شرق سوريا بكامل عتادهم وأسلحتهم.

ولم يكتف الحزب الذي هو ذراع من أذرع إيران القوية في المنطقة بهذا الحد بل قام بأكبر عملية تطهير عرقي بمنطقة القلمون بقتل وتهجير السكان الأصليين.. قتلهم بالجملة بالسواطير والسكاكين.

فكر المؤامرة

لم يتوقف الدور الخبيث لنظام الملالي عند هذا الحد هنا في سوريا بل تعداه إلى إقناع المجتمع الغربي وأمريكا بالتدخل لاجتثاث التنظيم الإرهابي (الذي هو صناعة إيرانية بامتياز) والقضاء عليه في العراق وسوريا وتمكين الأنظمة السلطوية من بسط نفوذها على مناطق التنظيم ليضرب عصفورين بحجر واحد.

لكن المقادير والحسابات الدولية أفرزت خططاً أخرى بتدخل روسيا على خط القتال الغربي ودخول أمريكا عسكرياً بالقتال مع الأكراد أصحاب المشروع التقسيمي الأكبر في المنطقة في شمال وشرق سوريا أو ما بات يعرف بمنطقة غرب الفرات، ولا يغفل المتابع عما تقوم به تركيا باحتلال أجزاء متفرقة من الأراضي السورية المحاذية لحدودها بداعي دفع الخطر المحتمل القادم من الأكراد الذي يهدد وحدة وسلامة أراضيها وشعبها.

لقد باتت الخريطة الجغرافية السورية بجهود الملالي مقسمة داخل الدولة الواحدة بين أطراف الصراع كل حسب قوته وحجمه العسكري على الأرض، وبات المواطن السوري حبيس منطقته الضيقة في وطنه فلا يستطيع التنقل بين مناطق اختلاف النفوذ إلا بشروط معينة مثل (بطاقة الوافد) أو الكفيل المقيم، وأضحت الحواجز العسكرية تقطع اوصال المناطق عن بعضها وتحرم المدنيين من التواصل مع أقاربهم وأهلهم.

واقع مرير فرضه النظام القمعي في إيران على الشعب السوري ليكرس الفكر الفاشي المتسلط ويعمم تجربته القمعية على شعبه في إيران على الدول الأخرى ويثبت للعالم أن فن المراوغة والكذب هو السمة الأساسية لإدارة حكمه.

ومع حتمية التقسيم الذي يعيشه المواطن السوري جحيماً يومياً تبرز معاناته الاقتصادية والمعيشية سواء في مناطق سيطرة النظام أو تلك التي تسيطر عليها الميليشيات وغياب أبسط مقومات الحياة وتفشي الفقر والجهل والمرض وارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم وفقدان الأمن.

ومع تدهور العملة الوطنية أمام العملات الأخرى تحولت مؤسسات الدولة إلى مؤسسات فاشلة يكسوها الفساد وتغطيها الرشوة ولا تقدم الخدمات إلا لمن يدفع أكثر.

## كاريكاتير The Levant

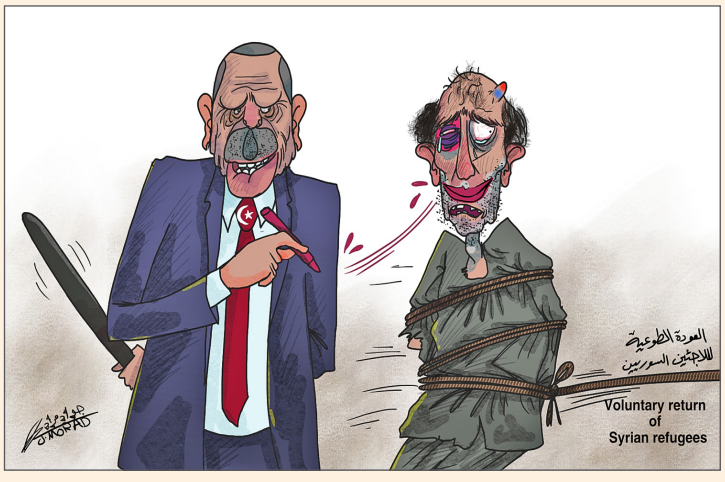


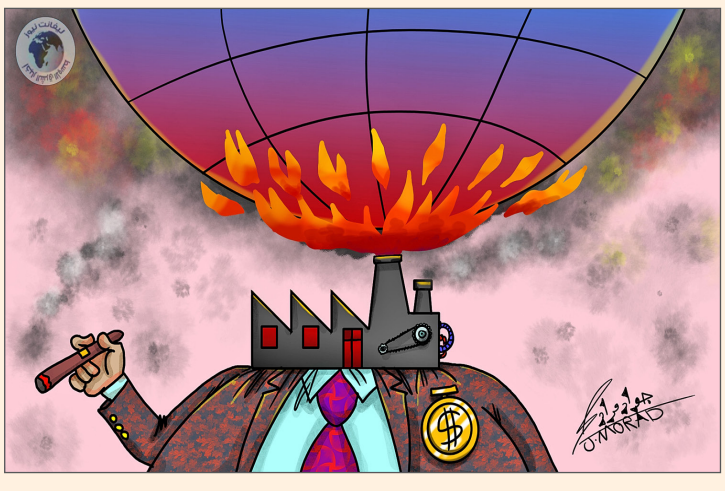

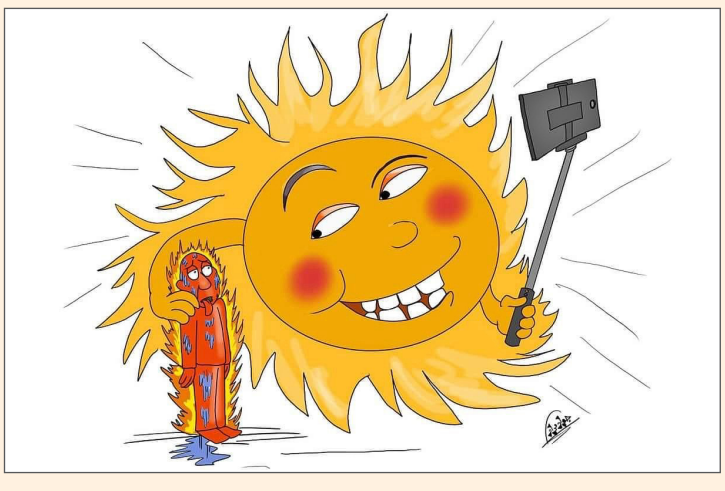

@thelevantnews0
Info@thelevantnews.com